ICANN | GAC

اللجنة الاستشارية الحكومية

منتدى المجتمع الافتراضي ICANN70،
25 مارس / آذار 2021

البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية GAC - منتدى المجتمع الافتراضي ICANN70[1]

تم صياغة البيان الرسمي للجنة الاستشارية الحكومية في ICANN70 والموافقة عليه عن بُعد أثناء منتدى المجتمع الافتراضي ICANN70. تم تعميم البيان على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مباشرة بعد الاجتماع لإتاحة الفرصة لجميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والمراقبين للنظر فيه قبل النشر، مع مراعاة الظروف الخاصة لاجتماع افتراضي. ولم ترد أي اعتراضات خلال الإطار الزمني المتفق عليه قبل النشر.

أولًا: المقدمة

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية (GAC) التابعة لمؤسسة الإنترنت للأسماء والأرقام المُخصصة (ICANN) عبر المشاركة عن بُعد، في الفترة من 22 إلى 25 مارس / آذار 2021. وفقًا لقرار مجلس إدارة ICANN الصادر[2] بتاريخ 14 يناير / كانون الثاني 2021، استجابة لحالة الطوارئ الصحية العامة ذات الاهتمام الدولي التي يسببها التفشي العالمي لفيروس كورونا COVID-19، نُقل اجتماع ICANN70 من اجتماع شخصي في كانكون بالمكسيك إلى اجتماع ICANN بالمشاركة عن بُعد فقط.

وقد حضر الاجتماع اثنان وسبعون (72) عضوًا من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالإضافة إلى خمسة (5) مراقبين.

عُقِد اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC كجزء من منتدى المجتمع الافتراضي ICANN70. وعُقِدت جميع جلسات مجموعة العمل والجلسة العامة للجنة الاستشارية الحكومية GAC كاجتماعات مفتوحة.

[1] للاطلاع على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة، سواء حول نفس الموضوع أو حول موضوعات أخرى، تجدون البيانات الرسمية للجنة الاستشارية الحكومية GAC متاحة على: https://gac.icann.org/

[2] راجع القرارات 2021.01.14.02 - 2021.01.14.04 على
https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2021-01-14-en#2.a

ثانيًا: الأنشطة فيما بين الدوائر ومشاركة المجتمع

الاجتماع مع مجلس إدارة ICANN

اجتمعت GAC مع مجلس إدارة ICANN وناقشا ما يلي:

- الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة
- التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة من فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق DNS (SSR2)
- بيانات التسجيل / نظام WHOIS

تتوفر ردود مجلس إدارة ICANN على أسئلة وبيانات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المقدمة أثناء الاجتماع في النص المدون لاجتماع مجلس إدارة ICANN / اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، في الملحق. تم تقديم بعض الأسئلة الإضافية التي لم تتم مناقشتها أثناء الاجتماع إلى مجلس إدارة ICANN كتابةً.

الاجتماع مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع اللجنة الاستشارية العامة وناقشت ما يلي:

- العملية المعجّلة لوضع السياسات (EPDP) بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD
- الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة
- فريق مراجعة مساءلة وشفافية ICANN الثالث (ATRT3)

الاجتماع مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO)

اجتمعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مع أعضاء من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO وناقشوا ما يلي:

- المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP
- التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS، بما في ذلك توصيات فريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق SSR2 ذات الصلة
- مسار عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO المتعلق بدقة بيانات التسجيل
- الموافقة على توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD التي تفتقر إلى التوافق في الآراء

المناقشات المجتمعية

شارك أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في الجلسات المجتمعية ذات الصلة والمجدولة كجزء من ICANN70، بما في ذلك جلسة بشأن الالتزامات الطوعية للسجل.

تحديث الشؤون المالية والتخطيط لمؤسسة ICANN

تلقت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تحديثًا غنيًا بالمعلومات حول الشؤون المالية والتخطيط من مؤسسة ICANN، وتعرب عن تقديرها للمؤسسة لهذا العرض التقديمي.

ثالثًا: الشؤون الداخلية

1. أعضاء GAC

رحبت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بسانت فنسنت وجزر غرينادين كعضو. يوجد حاليًا 179 دولة ومنطقة عضوًا في اللجنة الاستشارية الحكومية و38 منظمة مُراقبة.

2. قيادة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

شكرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نائبة الرئيس المنتهية ولايتها، السيدة/ لويزا بيز (كندا) لدعمها القيم وإسهامها في اللجنة الاستشارية الحكومية GAC خلال فترتين مدتهما عام واحد. تمثل نهاية اجتماع ICANN70 بداية فترة جديدة لفريق رئيس / نائب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC القادم:

منال إسماعيل (مصر) (رئيسًا)
جورج كانسيو (سويسرا) (نائبًا للرئيس)
جاك رودريغوز غيويمدي رينيمبينادا (بوركينا فاسو) (نائبًا للرئيس)
بوا هنتر (جزر كوك) (نائبًا للرئيس)
بار بروماك (نيوي) (نائبًا للرئيس)

3. مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

- **مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية للأمن العام (PSWG)**

قادت مجموعة عمل الأمن العام GAC PSWG ثلاث جلسات لتحديث اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول أنشطة مجموعة عمل الأمن العام PSWG وانتهاك نظام اسم النطاق DNS بما في ذلك مراجعة تفصيلية لتوصيات فريق المراجعة الثانية لأمن وإستقرار ومرونة نظام اسم النطاق SSR2. تلقت GAC عرضًا تقديميًا ثريًا بالمعلومات من قِبل لجنة من الخبراء حول حل نظام اسم النطاق عبر بروتوكول نقل النص التشعبي الآمن (DoH) الذي سلط الضوء على المزايا من حيث أمن نظام اسم النطاق DNS وخصوصيته. ومع ذلك، أشار بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى الآثار المحتملة للسياسة العامة مع استخدام هذه التكنولوجيا. ونتيجةً لذلك، تعتزم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الاستمرار في متابعة التقنيات الناشئة مع التركيز على المصلحة العامة.

تتضمن الأنشطة الأخيرة لمجموعة عمل الأمن العام PSWG الدعوة المستمرة بشأن حاجة المجتمع للعمل معًا لمنع وردع وتخفيف انتهاك نظام اسم النطاق DNS. يركز هذا العمل على الأدوار التي قد تلعبها مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة في هذا الجهد بما في ذلك توعية المستهلك / الشركات والتدابير الاستباقية لمنع الانتهاك. سلّطت مجموعة عمل الأمن العام PSWG الضوء على تعريفات انتهاك نظام اسم النطاق DNS الحالية التي أنتجها المجتمع ومؤسسة ICANN بالفعل، بما في ذلك تلك الواردة في عقود السجل وأمين السجل، التي ينبغي أن تشكل أساسًا مشتركًا للعمل المستقبلي. وأشارت مجموعة عمل الأمن العام PSWG أيضًا في تواصلها مع مؤسسة ICANN ومجتمع ICANN، إلى التركيز على انتهاك نظام اسم النطاق DNS، ومناقشة الخطوات المحتملة إلى الأمام التي تتضمن تقييم كيفية تحسين أحكام العقد للاستجابات لانتهاك نظام اسم النطاق DNS.

وواصلت مجموعة عمل الأمن العام PSWG مشاركتها النشطة لدعم المجموعة المصغرة للجنة الاستشارية الحكومية GAC من أجل تطوير توصيات المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن معالجة البيانات من الكيانات القانونية وعناوين البريد الإلكتروني مستعارة الأسماء في خدمات بيانات التسجيل لنطاقات gTLD. أشارت مجموعة عمل الأمن العام PSWG أيضًا إلى نيتها في المساهمة في جهود تحديد النطاق بشأن دقة بيانات التسجيل ودعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في متابعة

جهود وضع السياسات. يواصل أعضاء مجموعة عمل الأمن العام PSWG دعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في فريق مراجعة التنفيذ للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

وخلال اجتماع ICANN70، أجرت مجموعة عمل الأمن العام PSWG مناقشات مع: مؤسسة ICANN بما في ذلك ممثلين عن مكتب المدير الفني المسؤول، فريق الأمن والاستقرار والمرونة، النطاقات العالمية والاستراتيجية والامتثال التعاقدي؛ اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار (SSAC)؛ اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ((ALAC؛ مجموعات أصحاب المصلحة للسجلات ولأمناء السجلات (RySG وRrSG)؛ دوائر الملكية الفكرية والأعمال في المنظمة الداعمة للأسماء العامة (GNSO IPC وBC).

- **مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي (HRILWG)**

قام الرؤساء المشاركون مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي HRILWG بتحديث اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن تقييم مجموعة العمل وأعمال التنفيذ فيما يتعلق بتوصيات مسار العمل 2 (WS2) بشأن التنوع والقيمة الأساسية لحقوق الإنسان. قدم أعضاء فريق المشروع متعدد الوظائف لمسار العمل WS2 التابع لمؤسسة ICANN تحديثًا إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن تخطيط تنفيذ المؤسسة، مع إبراز الأولويات خلال السنة المالية 21 وما بعدها.

ومن بين الخطوات القادمة المتعلقة بعملية تنفيذ التوصيات، سيتشاور مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي HRILWG مع اليونسكو UNESCO لاستكشاف "مؤشرات العالمية للإنترنت" الصادرة في عام 2019 والتي تقيس كيفية تمثيل عناصر التنوع والإعاقة واللغة وحقوق الإنسان وغيرها في بيئة الإنترنت في بلد معين. وستواصل مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي HRILWG تقديم تقارير دورية إلى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وقيادتها من خلال أداة تتبع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.

كرر الرؤساء المشاركون لمجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي HRILWG الدعوة إلى متطوعي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للمشاركة في جهود تنفيذ مسار العمل WS2 2، سواء من خلال الانضمام إلى مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المختصة بحقوق الإنسان والقانون الدولي HRILWG أو الإسهام في تنفيذ مجموعة مختلفة من التوصيات.

4. المسائل التشغيلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC

عالجت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وراجعت عددًا من الأمور المصممة لتحسين فعالية وكفاءة عمليات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بما في ذلك:

- إدخال عملية صياغة البيان الرسمي المعدلة لاجتماع ICANN70، التي تضمنت فرصًا إضافية قبل الاجتماع لتحديد الموضوعات وتقديم النص المقترح بالإضافة إلى فترة مراجعة موسعة بعد الاجتماع – تمديد فترة المراجعة إلى 72 ساعة؛
- تطوير أداة مخطط إجراءات العمل الجديدة للجنة الاستشارية الحكومية GAC للمساعدة في تحديد وتتبع التزامات المجتمع وجهود العمل والقضايا ذات الأهمية للجنة؛ و
- سحب مجموعتي عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC:
  - مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لدراسة حماية الأسماء الجغرافية في أي توسع مستقبلي لنطاقات gTLD
  - مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية GAC لدراسة مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في لجنة الترشيح NomCom.

رابعًا: المشكلات المهمة أمام اللجنة الاستشارية الحكومية GAC

1. انتهاك نظام اسم النطاق DNS

يجب معالجة انتهاك نظام اسم النطاق DNS بالتعاون مع مجتمع ICANN ومؤسسة ICANN قبل إطلاق الجولة الثانية لنطاقات gTLD الجديدة. تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تطوير بنود العقد المقترحة المطبقة على جميع نطاقات gTLD لتحسين الاستجابات لانتهاك نظام اسم النطاق DNS. أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا على أهمية اتخاذ التدابير لضمان امتثال السجلات وأمناء السجلات ومقدمي خدمات الخصوصية / البروكسي للأحكام الواردة في العقود مع ICANN، بما في ذلك عمليات التدقيق. وترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بمعهد انتهاك نظام اسم النطاق DNS الذي تم إطلاقه مؤخرًا وتشجع جهود المجتمع للتعامل بشكل تعاوني مع انتهاك نظام اسم النطاق DNS بطريقة شاملة.

2. التزامات المصلحة العامة (PIC)

في حالة حدوث جولة لاحقة لنطاقات gTLD الجديدة، يجب أن تظل التزامات المصلحة العامة الإلزامية والطوعية الإضافية ممكنة من أجل معالجة مخاوف السياسة العامة الناشئة. وتفكر ولاية ICANN بوضوح في متطلبات العقد مثل التزامات المصلحة العامة الطوعية والإلزامية، والتي تعزز أمن واستقرار وموثوقية ومرونة نظام اسم النطاق DNS.

3. آليات حماية الحقوق

راجعت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC التقرير النهائي للمرحلة 1 بشأن وضع السياسات لآليات حماية الحقوق (RPM) وناقشت التحضير لتقديم إسهامات مبكرة لإثراء بدء المرحلة 2 القادمة لعملية وضع السياسات لآليات حماية الحقوق للسياسة الموحّدة لتسوية الخلافات حول أسماء النطاقات (UDRP). وأقرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا بالعواقب الاقتصادية الناجمة عن القرصنة عبر الإنترنت وضرورة اتخاذ تدابير للامتثال للعقود مع ICANN، بما في ذلك الكشف عن بيانات التسجيل.

4. الإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة

ناقشت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة، بعد اعتماد مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO للتقرير النهائي لعملية وضع سياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة (SubPro PDP). قدم نواب رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية GAC نظرة عامة إلى أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حول الموضوعات ذات الأولوية أمام اللجنة الاستشارية الحكومية GAC:

- الوضوح والقدرة على التنبؤ بعملية الطلبات
- التزامات المصلحة العامة (PIC) والمصلحة العامة العالمية
- دعم مقدمي الطلبات ومشاركة المناطق المهمّشة
- نطاقات TLD العامة المغلقة
- التحذيرات المبكرة للجنة الاستشارية الحكومية GAC ومشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC
- الطلبات المستندة على المجتمع
- المزادات / آليات الملاذ الأخير

فيما يتعلق بالقدرة على التنبؤ، شارك بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المخاوف المتعلقة بتنفيذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ (SPIRT) والطبقة المضافة التي قد ينشئها بخصوص مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC. ووافق أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على أنه يجب تشجيع المزيد من التوضيح حول تنفيذ الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT، بالإضافة إلى الدور الذي ستلعبه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC فيه، لا سيما في

ضوء إرشاد التنفيذ 2.3 الذي يقترح الحوار المباشر بين الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT ومؤسسة ICANN ومجلس إدارة ICANN حول مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC، والتي تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن يتم تضمينها أيضًا. علاوة على ذلك، أكد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على أهمية فرصة المشاركة العادلة على قدم المساواة في الفريق الدائم لمراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ SPIRT من قبل جميع مجتمعات ICANN المهتمة.

وفيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة (PIC)، أشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن أي التزامات مصلحة عامة PIC مستقبلية يجب أن تكون قابلة للتنفيذ من خلال التزامات تعاقدية واضحة، ويجب تحديد عواقب الإخفاق في الوفاء بهذه الالتزامات في الاتفاقيات ذات الصلة مع الأطراف المتعاقدة. وينبغي أن تظل التزامات المصلحة العامة PIC الإلزامية والطوعية الإضافية ممكنة من أجل معالجة مخاوف السياسة العامة الناشئة. وأشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه لا توجد حاليًا توصيات سياسة بشأن التخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS في التقرير النهائي، التي تظل قضية ذات أولوية عالية.

بالنسبة إلى برنامج دعم مقدم الطلب، أشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أهمية تعزيز طلبات نطاقات gTLD من مجموعة متنوعة من مقدمي الطلبات من جميع المناطق وبذل كل جهد ممكن لزيادة عدد الطلبات من المناطق الممثلة تمثيلاً ناقصًا. وفي هذا الصدد، كرر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا دعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للمقترحات لتقليل أو إلغاء رسوم سجل ICANN المستمرة لتوسيع الدعم المالي.

فيما يتعلق بنطاقات TLD العامة المغلقة، أشار أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى دعمهم للتعليق المقترح لطلبات TLD العامة المغلقة حتى يتم وضع توصيات السياسة و / أو إطار عمل بشأن تفويض الأسماء العامة المغلقة التي تخدم المصلحة العامة بالتوافق في الآراء، وفقًا لبيان أقلية المجتمع الشامل. ولفت أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC انتباه مجلس الإدارة والمجتمع إلى تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء على مسوَّدة التقرير النهائي لعملية وضع السياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro PDP، الذي يوضح ويضيف مضمونًا إلى مشورة بكين للجنة الاستشارية الحكومية GAC بشأن نطاقات TLD العامة المغلقة.

وفي التحذيرات المبكرة للجنة الاستشارية الحكومية GAC / مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، فيما يتعلق بالتوصية 30.6، اقترح بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC استدعاء لغة التسوية التي قدمتها اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، حيث قد لا يكون من الممكن دائمًا لمقدم الطلب معالجة مشكلة معينة تم التعبير عنها في التحذير المبكر للجنة الاستشارية الحكومية GAC.

فيما يتعلق بالطلبات المستندة على المجتمع، أعرب بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC عن دعمهم لانحياز اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مواقف المجتمع الشامل في بيان الأقلية للجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC، وخاصة فيما يتعلق بتقييمات أولوية المجتمع (CPE).

فيما يتعلق بالمزادات / آليات الملاذ الأخير، أيد بعض أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بيان الأقلية للمجتمع الشامل بشأن تثبيط مزادات الملاذ الأخير وأن استخدام تأكيد النية بحسن نية يجب أن يكمل الطلبات، وليس فقط تلك التي تقع في مجموعات الخلافات.

بالإضافة إلى ذلك، في ضوء التقرير النهائي لعملية وضع السياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro PDP، تشارك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC المخاوف التي عبرت عنها بعض أجزاء المجتمع حول الحاجة إلى التقييم المناسب لتكاليف وفوائد أي جولة جديدة لنطاقات gTLD الجديدة وتسلط الضوء على ملاحظة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC في تعليقاتها على مسوَّدة التقرير النهائي للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن "توترًا أساسيًا" بين "التحديات التي تواجه أمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق DNS"، من ناحية و "الضمانات والتدابير الوقائية الأخرى،" من ناحية أخرى، لم يتم تناولها بشكل كافٍ.

وناقش أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الخطوات التالية المحتملة التي يتعين على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مراعاتها، بما في ذلك:

- مراجعة المشورة التي يتوخاها المجتمع الشامل At-Large لاجتماع ICANN70، التي يمكن أن توفر أساسًا لتعليق اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالتوافق في الآراء في إجراءات التعليق العام القادمة؛
- بيان محتمل فيما بين الاجتماعات من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (بشكل منفصل أو مشترك مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين ALAC)؛ و
- مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC المحتملة إلى مجلس إدارة ICANN قبل التصويت على التقرير النهائي لعملية وضع السياسات للإجراءات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة SubPro PDP.

5. بيانات تسجيل اسم النطاق

المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

تناقش المرحلة 2أ للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP القضايا الهامة ذات الصلة بنظام أسماء النطاقات العامل. على سبيل المثال، تشير البيانات إلى أن حوالي 11.5% فقط من النطاقات قد تنتمي إلى أشخاص طبيعيين يخضعون للقانون العام لحماية البيانات GDPR، بينما تم تنقيح بيانات الاتصال من 57.3% لجميع النطاقات. وتشير هذه البيانات إلى أنه تم تنقيح مجموعة أكبر بكثير من بيانات التسجيل مقارنةً بما تفرضه قوانين حماية البيانات ذات الصلة.
تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، بما يتماشى مع البيان الرسمي في سان خوان، أنه يجب التمييز بين بيانات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، وأنه ينبغي استعادة الوصول العام إلى بيانات التسجيل غير الشخصية للكيانات القانونية. وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن هذا من شأنه أن يساعد في استعادة الأداة المساعدة لخدمات دليل التسجيل (RDS) من خلال إتاحة الوصول إلى مجموعة أكبر من بيانات التسجيل غير الشخصية.

وبالنظر إلى ما ورد أعلاه، تدعم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بقوة استمرار المرحلة 2أ من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، بهدف معالجة قضية التمييز بين الكيانات الطبيعية والقانونية على وجه الخصوص.

الدقة

لا تزال اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تشعر بالقلق إزاء عدم وجود أي توصيات حول الموضوع الحيوي للدقة في التقرير النهائي للمرحلة الثانية 2 من العملية المعجلة لوضع السياسات EPDP.

تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، بما يتماشى مع بيان الأقلية الخاص بها على توصيات بيانات تسجيل المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP والبيان الرسمي في ICANN69، أن "[ ] دقة بيانات تسجيل اسم النطاق أمر أساسي لكل من القانون العام لحماية البيانات GDPR وهدف الحفاظ على أمن ومرونة نظام اسم النطاق DNS يتطلب القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى أنظمة حماية البيانات الأخرى واتفاقية اعتماد أمين السجل الخاصة بمؤسسة ICANN، دقة البيانات وهذه الدقة أمر بالغ الأهمية لولاية ICANN في ضمان أمن واستقرار وموثوقية ومرونة نظام اسم النطاق DNS."

وتعد دقة بيانات التسجيل أيضًا أداة أساسية للتخفيف من انتهاك نظام اسم النطاق DNS. ويوصي التقرير الأخير لفريق المراجعة الثانية لأمن واستقرار ومرونة نظام اسم النطاق SSR2 بمراقبة إنفاذ الالتزامات التعاقدية للسجل وأمين السجل لتحسين دقة البيانات. تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى موجز مؤسسة ICANN بشأن الدقة الصادر في 26 فبراير / شباط وتتطلع إلى المتابعة من قِبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى الإسهام في تحديد نطاق العمل بشأن الدقة وهو أمر ضروري لمزيد من النظر في هذه المشكلة. وتؤكد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه في غضون ذلك، وفي انتظار إطلاق ممارسة تحديد النطاق والعمل المحتمل لاحقًا في السياسة، يجب أن يضمن الامتثال التعاقدي في ICANN إنفاذ أحكام العقد الحالية ذات الصلة بدقة بيانات تسجيل اسم النطاق.

تنفيذ السياسات

تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مشورتها السابقة في البيان الرسمي في مونتريال فيما يتعلق بالمرحلة 1 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD وطلب "خطة عمل مفصلة تحدد الجدول الزمني الواقعي المحدث لإكمال عملها." وتلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بقلق أن فريق مراجعة التنفيذ (IRT) للمرحلة 1 يستمر بدون جدول زمني منشور حاليًا أو مراحل رئيسية. وتشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا إلى العمل المستمر بين المراحل المختلفة من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بما في ذلك مرحلة التصميم التشغيلي (ODP)، وكما تم التعبير عنه خلال الاجتماع مع مجلس الإدارة، تطلب إنشاء جدول محدث وحالي ونشره لتلك العناصر الموجودة تحت سيطرة مؤسسة ICANN.

خامسًا: مشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN

تم التوصل إلى عناصر المشورة التالية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس الإدارة على أساس التوافق في الآراء على النحو المحدد في لوائح ICANN[3]:

1. التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

تعد المرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP خطوة للأمام ولكن لدى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مخاوف جدية فيما يتعلق ببعض التوصيات والفجوات في التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD، على النحو المنصوص عليه في بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC بتاريخ 24 أغسطس / آب 2020 (في الملحق).

a. أشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على مجلس الإدارة بما يلي:

i. النظر في بيان الأقلية من اللجنة الاستشارية الحكومية GAC والخيارات المتاحة لمعالجة مخاوف السياسة العامة الواردة فيه، واتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء.

<u>الحيثيات</u>

في بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية GAC، تُقدِّم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إسهامًا بشأن مخاوف السياسة العامة الخاصة بها فيما يتعلق بالطرق التي بها التوصيات الواردة في التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD:

1) تخلص حاليًا إلى نظام كشف مجزأ بدلًا من أن يكون مركزيًا؛
2) لا تحتوي حاليًا على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الكشف؛
3) لا تعالج بشكل كافٍ مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك؛
4) لا تحتوي حاليًا على آليات موثوقة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) للتطور استجابةً لزيادة الوضوح القانوني؛ و
5) قد تفرض شروطًا مالية تخاطر بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يدعو إلى تكاليف غير متناسبة لمستخدميه بما في ذلك أولئك الذين يكتشفون تهديدات الأمن السيبراني ويتصرفون وفقًا لها.

وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن بعض التوصيات الرئيسية والموضوعات التي لم تتم معالجتها في التقرير النهائي للمرحلة 2 من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD تتطلب مزيدًا من العمل وأنه يجب على مجلس الإدارة تقييم أفضل السبل للتعامل معها.

وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا أن مرحلة التصميم التشغيلي (ODP) يمكن أن تركز مجلس الإدارة على بعض تحديات التنفيذ العملي خاصة تلك التي تتضمن توزيع التكلفة.

وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى استمرار المشاركة مع مجلس الإدارة والمجتمع بشأن هذه القضايا المهمة.

---

[3] البند 12.2.(أ)(عاشرًا) من اللوائح، يجب مراعاة المشورة التي تقدمها اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن نواحي السياسة العامة كما ينبغي، في عمليتي صياغة السياسات وتبنيها على حد السواء. وفي حالة ما إذا قرر مجلس الإدارة اتخاذ إجراء لا يتوافق مع مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، فيجب عليه إخطار اللجنة الاستشارية الحكومية وإبداء أسباب اتخاذ قراره بعدم مراعاته لتلك المشورة. لا يجوز رفض أي مشورة معتمدة بتوافق كامل في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية المقصود بها ممارسة اعتماد القرارات بالموافقة العامة مع عدم وجود أي اعتراض رسمي ("مشورة GAC بالتوافق في الآراء")، إلا بتصويت لا يقل عن 60% من أعضاء مجلس الإدارة، وستحاول اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة بعد ذلك بحسن نية وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب التوصل إلى حل مقبول للطرفين. وستذكر اللجنة الاستشارية الحكومية فيما لو كانت المشورة التي تقدمها إلى مجلس الإدارة هي مشورة GAC القائمة على التوافق في الآراء.

سادسًا: المتابعة بشأن المشورة السابقة

تعكس العناصر التالية الأمور المتعلقة بمشورة التوافق في الآراء السابقة المقدمة إلى مجلس الإدارة.

1. مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT والجولات القادمة لنطاقات gTLD الجديدة

تسعى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى اتباع نهج منسق بشأن تنفيذ التوصيات المحددة من مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT قبل الإطلاق المحتمل لجولة جديدة لنطاقات gTLD.

وفقًا لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادرة في مونتريال (ICANN66)، والمراسلات ذات الصلة مع مجلس إدارة ICANN والمناقشات اللاحقة، وآخرها في 23 مارس / آذار خلال ICANN70، تتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أن يتم تحديثها دوريًا بشأن النظر المستمر في المشورة المذكورة أعلاه، وعلى وجه الخصوص، التوصيات التي تم تحديدها على أنها "متطلب مسبق" أو "أولوية عالية"، وهي: 1 و5 و7 و9 و 11 و12 و14 و15 و16 و17 و21 و22 و23 و25 و26 و27 و28 و29 و30 و31 و32 و33 و34 و35؛ على سبيل المثال من خلال أداة تتبع تحدد حالة كل توصية من حيث من يتقدم بها، وكيف سيتم تنفيذها ومتى يُتوقع أن تكتمل، لا سيما فيما يتعلق بالتوصيات المنسوبة إلى مؤسسة ومجتمع ICANN (بالإضافة إلى مجلس الإدارة).

كما تُذكِّر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا بمشورتها إلى مجلس الإدارة في البيان الرسمي في هلسنكي أنه "ينبغي إجراء تحليل موضوعي ومستقل للتكاليف والفوائد مسبقًا، بالاعتماد على الخبرات والنتائج المستفادة من الجولة الأخيرة." وهذا التحليل لم يتم بعد. في هذا الصدد، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى أن مرحلة التصميم التشغيلي قد توفر الفرصة لهذا التحليل لمساعدة مجلس الإدارة عندما ينظر فيما إذا كانت الجولة الثانية لنطاقات gTLD الجديدة في مصلحة المجتمع ككل.

2. المُعرِّفات للمنظمات الدولية الحكومية IGO

بينما ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بمسار العمل الجديد للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بشأن الحقوق التصحيحة، تُذكِّر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية GAC السابقة (على سبيل المثال، من جوهانسبرج وبنما) واتفاقية ICANN بشأن تعليق الإنفاذ للتسجيلات الجديدة لمختصرات المنظمات الدولية الحكومية IGO قبل الحل النهائي لهذه المشكلة.

سابعًا: الاجتماع القادم

من المقرر أن تجتمع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بعد ذلك خلال منتدى السياسات الافتراضي ICANN71[4] في 14-17 يونيو / حزيران 2021.

[4] انظر قرارات مجلس إدارة ICANN 2021.03.11.01 - 2021.03.11.04 على https://www.icann.org/resources/board-material/resolutions-2021-03-11-en

ICANN | GAC
Governmental Advisory Committee

الحالة	النسخة النهائية
التوزيع	التعليقات
التاريخ	24 آب (أغسطس) 2020

بيان الأقلية للجنة الاستشارية الحكومية بشأن التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بشأن بيانات تسجيل نطاقات gTLD

ملاحظة: تدعم اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين (ALAC) ودائرة الأعمال (BC) ودائرة الملكية الفكرية (IPC) الآراء الواردة في هذا التعليق.

مقدمة

تُثمن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بصدق الجهود التي بذلها فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP بأكمله، ورؤسائه المتفانون، وطاقم دعم ICANN على مدار الثلاثة وعشرين 23 شهرًا الماضية، وتُقر بالوقت والالتزام الهائلين المبذولين لوضع توصيات السياسات المعقدة والمهمة هذه فيما يتعلق بالوصول والإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق (المعروف سابقًا باسم نظام WHOIS). تُقر لوائح ICANN الداخلية أن بيانات نظام WHOIS ضرورية "للاحتياجات المشروعة لإنفاذ القانون" و"تعزيز ثقة المستهلك".[1] كما أقرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مرارًا وتكرارًا بهذه الأغراض المهمة، مشيرةً إلى أن بيانات نظام WHOIS تُستخدم في عدد من الأنشطة المشروعة بما في ذلك: مساعدة سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات؛ ومساعدة الشركات في مكافحة الاحتيال وإساءة استخدام الملكية الفكرية، وحماية مصالح الجمهور؛ والمساهمة في ثقة المستخدم في الإنترنت كوسيلة موثوقة للمعلومات والاتصالات.[2]

وإدراكًا لهذه الأغراض الحاسمة، تهدف مواصفة ICANN المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD إلى "ضمان استمرار توافر نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن مع الحفاظ على أمن واستقرار نظام الإنترنت للمُعرِّفات الفريدة."[3] تحتوي التوصيات النهائية على عناصر مفيدة تعد تحسينًا للمواصفة المؤقتة الحالية التي تحكم الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق. ومع ذلك، يجب على اللجنة الاستشارية الحكومية GAC حجب الدعم لبعض التوصيات التي لا تحقق في شكلها الحالي التوازن المناسب بين حماية حقوق أولئك الذين يقدمون البيانات إلى السجلات وأمناء السجلات، وحماية الجمهور من الأضرار المرتبطة بالجهات السيئة التي تسعى لاستغلال اسم النطاق النظام.[4] وفي هذا الصدد، تُسلّط اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الضوء على أن نظام اسم النطاق هو مورد عام عالمي يجب أن يخدم احتياجات جميع المستخدمين، بما في ذلك المستهلكين والشركات والمشتركين والحكومات.

[1] لوائح ICANN، مراجعة خدمات دليل التسجيل، الفقرة 4.6(هـ).
[2] راجع على سبيل المثال بيان اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في أبو ظبي، البند سابعًا.3 الصفحة 11 ومبادئ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في 2007 فيما يتعلق بخدمات نظام WHOIS.
[3] راجع صفحة الويب الخاصة بقضايا حماية البيانات / الخصوصية ICANN على: https://www.icann.org/dataprotectionprivacy
[4] اعترضت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC (إلى جانب مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين) على التوصيات التالية: 5 – متطلبات الاستجابة؛ 6 - مستويات الأولوية؛ 8 - ترخيص الطرف المتعاقد؛ 14 - الاستدامة المالية؛ 18 - مراجعة تنفيذ توصيات السياسات المتعلقة بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD باستخدام لجنة دائمة تابعة للمنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO. راجع تحديدات التوافق في الآراء في الملحق "د" للتقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.

في بيان الأقلية المذكور، تُقدِّم اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إسهامًا حول مخاوف السياسة العامة الخاصة بها فيما يتعلق بالطرق التي بها التوصيات النهائية:

1) حاليًا خلُصت إلى نظام إفصاح مجزأ بدلاً من أن يكون مركزيًا،
2) لا تحتوي حاليًا على معايير قابلة للتنفيذ لمراجعة قرارات الإفصاح،
3) لا تعالج بشكل كافٍ مخاوف حماية المستهلك وثقة المستهلك؛
4) لا تحتوي حاليًا على آليات موثوقة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة (SSAD) للتطور استجابةً لزيادة الوضوح القانوني؛ و
5) قد تفرض شروطًا مالية تخاطر بنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يدعو إلى تكاليف غير متناسبة لمستخدميه بما في ذلك أولئك الذين يكتشفون تهديدات الأمن السيبراني ويتصرفون وفقًا لها.

بالإضافة إلى ذلك، كما هو موضح في تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الخاص بنا على ملحق التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، لا يعالج التقرير النهائي حاليًا بعض المشكلات الرئيسية (أبرزها دقة البيانات، وإخفاء البيانات من الكيانات الاعتبارية غير المحمية بموجب القانون العام لحماية البيانات GDPR، و استخدام رسائل بريد إلكتروني مجهولة الهُويّة). قد يستفيد النموذج من زيادة توضيح الحالة والدور لكل من المُتحكمين بالبيانات والمُعالجين لها. وتطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ضمان معالجة هذه المشكلات المهمة على الفور في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP كمرحلة 3 تالية ونهائية.

نظام الإفصاح المجزأ

على الرغم من أن التوصيات النهائية توفر نظامًا مركزيًا لتقديم الطلبات، إلا أنه يفتقر إلى هذه المركزية فيما يتعلق بالإفصاح عن البيانات. وتخلق التوصيات الحالية نظامًا مجزأً قد يؤدي إلى الوصول غير الكافي إلى بيانات التسجيل وقد يؤدي إلى تأخير تحقيقات إنفاذ القانون والملكية الفكرية والأمن السيبراني. حذرت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من إنشاء "نظام مجزأ لتوفير الوصول يتكون من آلاف محتملة من السياسات المميزة اعتمادًا على المشترك المعني" مشيرةً إلى أن "عدم وجود سياسات متسقة للوصول إلى المعلومات غير العامة يتسبب في حدوث تأخيرات" مما قد يعيق التحقيقات وقد يجيز سلوكًا ضارًا لمواصلة إيذاء الجمهور.[5] ومن وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، لا تتوافق هذه النتيجة مع توقعات اللجنة الاستشارية الحكومية GAC "لآليات وصول مستقرة وقابلة للتنبؤ وقابلة للتطبيق لمعلومات نظام WHOIS غير العامة."[6] والجدير بالذكر أن هيئة حماية البيانات البلجيكية أقرت بالمزايا المحتملة للنموذج المركزي وأقرت صراحةً أن القانون العام لحماية البيانات GDPR لا يحظر أتمتة الوظائف المختلفة في نموذج الكشف.[7]

ومع ذلك، فإن توصيات الإفصاح:

- تعتمد بالكامل تقريبًا على التقييمات والقرارات الفردية لأكثر من 2000 أمين سجل ICANN معتمد؛[8]
- تعالج دور الأتمتة بشكل غير كاف وتوفر فئتين فقط من الاستجابات المؤتمتة؛[9] و
- تعالج الآليات الموثوقة بشكل غير كاف لتوسيع فئات الطلبات المناسبة لعمليات الإفصاح المؤتمت استجابةً للإرشاد القانوني المستقبلي أو حتى التغييرات في قانون الخصوصية المعمول به.[10]

إن النظام المجزأ حاليًا للإفصاحات إلى جانب إطار عمل غير مؤكد نسبيًا للنظر والتوصية بالمركزية المستقبلية، قد يؤدي إلى إعاقة استقرار نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وإمكانية التنبؤ به.

[5] بيان اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في برشلونة (القسم IV.2 مشكلات أخرى – بالإشارة إلى المواصفة المؤقتة، الصفحة 6).
[6] بيان اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في بنما، راجع الحيثيات لمشورة التوافق في الآراء للجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى مجلس إدارة ICANN (القسم V.1، الصفحة 7)
[7] https://www.icann.org/news/blog/icann-meets-with-belgian-data-protection-authority
[8] التوصية 8
[9] التوصية 9.41 و9.42
[10] التوصية 8.17 و18

عدم وجود معايير قابلة للتنفاذ لمراجعة قرارات الإفصاح

تُقر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه بموجب قواعد حماية البيانات المعمول بها، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، من المحتمل أن تظل الأطراف المتعاقدة مسؤولة عن قرار الإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق، وقد تواجه بعض مخاطر المسؤولية المتعلقة بهذا القرار. وتدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن الأطراف المتعاقدة سعت بالتالي إلى الحفاظ على التحكم في قرار الإفصاح عن بيانات تسجيل اسم النطاق. ومع ذلك، تشير اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تلك القرارات اللامركزية بشأن الإفصاح عن البيانات معفاة إلى حد كبير من إجراءات الطعن والإنفاذ، ولا سيما عبر امتثال ICANN.[11]

تعد بيانات التسجيل مهمة لأمن واستقرار نظام اسم النطاق DNS وهناك قلق حقيقي من أن الأطراف المتعاقدة قد لا تزن، عن غير قصد أو عن قصد، المصلحة العامة للطالب للحصول على هذه البيانات. ونقل رئيس ICANN التنفيذي مؤخرًا هذا القلق إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، مشيرًا إلى أنه "بسبب الافتقار إلى اليقين القانوني، من المرجح أن يقوم أمناء السجلات، بوصفهم متحكمين، بتقييم الخصوصية وحماية البيانات بشكل مطلق، بدون النظر في الحقوق الأخرى والمصالح المشروعة، لتجنب العقوبات الرقابية المحتملة أو إصدار حكم ضدهم."[12] إن رفض الطلبات المشروعة للوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق له عواقب حقيقية. وأشارت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC في بيانها الصادر في برشلونة إلى أن الاستطلاعات والدراسات أشارت إلى أن تنفيذ المواصفة المؤقتة استجابةً للقانون العام لحماية البيانات GDPR كان له تأثير سلبي على قدرة إنفاذ القانون ومحترفي الأمن السيبراني على التحقيق في الجريمة والتخفيف من حدتها باستخدام المعلومات التي كانت متاحة للجمهور في السابق في نظام WHOIS.[13]

لا توفر التوصيات الحالية آلية لمراجعة قرارات الإفصاح. ولا يتضمن النظام المقترح في هذه المرحلة دورًا لامتثال ICANN لمراجعة الطعون الموضوعية لقرارات الإفصاح. بدلاً من ذلك، يلعب امتثال ICANN دورًا محدودًا في مراجعة الشكاوى المتعلقة بالفشل في الالتزام بالمتطلبات الإجرائية أو الإساءة المنهجية.[14] ونتيجةً لذلك، تعزز توصيات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD نظامًا يخاطر بتشجيع اتباع نَهج متحفظ لقرارات الإفصاح لتقليل مخاطر المسؤولية ولا يوفر بشكل كافٍ مراجعة قوية لقرارات الإفصاح ضمن آليات إنفاذ ICANN. وقد يؤدي منح الأطراف المتعاقدة السلطة التقديرية الكاملة في مراجعة طلبات الإفصاح إلى تقويض الالتزام بضمان استمرار صلاحية بيانات تسجيل النطاق كأداة للدفاع عن حقوق ومصالح الجمهور، والوكالات المكلفة بحماية الجمهور، ودوائر الملكية التجارية والفكرية. وترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن هذا النهج المقترح الحالي قد يُعيق استقرار نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وإمكانية التنبؤ به.

تحديد أولويات الطلبات التي تثير مخاوف بشأن حماية المستهلك

تشعر اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بالقلق إزاء عدم كفاية تحديد الأولويات لطلبات حماية المستهلك (إثارة المشكلات المتعلقة بالتصيّد والاحتيال والبرمجيات الضارة والاحتيال)[15] التي تثير مخاوف عامة مهمة تتطلب غالبًا إجراءً فوريًا.[16] وتضع التوصيات الحالية طلبات حماية المستهلك في أدنى مستويات الأولوية الثلاثة. علاوة على ذلك، فإن متطلبات مستوى الخدمة المقابلة التي تحكم أوقات الاستجابة لطلبات الأولوية 3 توفر أوقات استجابة طويلة: في غضون خمسة أيام خلال الأشهر الستة الأولى من التنفيذ ثم يتضاعف وقت الاستجابة

[11] التوصية 8 والتوصية 5.3 و5.4. **راجع أيضًا** رسالة بتاريخ 22 مايو / أيار 2020 من رئيس ICANN التنفيذي إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/marby-to-jelinek-22may20-en.pdf.

[12] راجع رسالة بتاريخ 22 مايو / أيار 2020 من رئيس ICANN التنفيذي إلى المجلس الأوروبي لحماية البيانات، https://www.icann.org/en/system/files/correspondence/marby-to-jelinek-22may20-en.pdf ("إن عدم اليقين بشأن كيفية موازنة المصالح المشروعة في الوصول إلى البيانات مع مصالح موضوع البيانات يترك الكثير للحكم الذاتي وتقدير أمين السجل، حيث يتلقى المُتحكم طلب وصول، بشأن منح أو رفض الوصول إلى بيانات تسجيل نطاقات gTLD غير العامة.").

[13] راجع أيضًا القسم 5.2.1 في التقرير النهائي لفريق مراجعة خدمات دليل التسجيل 2 (3 سبتمبر / أيلول 2019) واستطلاع مشترك من مجموعات العمل المختصة بمكافحة التصيّد والاحتيال والرسائل والبرمجيات الخبيثة وسوء استخدام الهواتف النقّالة (18 أكتوبر / تشرين الأول 2018).

[14] التوصية 5.3-5.5. علاوة على ذلك، لا يفرض إرشاد التنفيذ حتى على الأطراف المتعاقدة تعديل تحليلها فيما يتعلق بقرارات الإفصاح "لمعالجة السوابق المعمول بها لتفسير القانون العام لحماية البيانات GDPR، والمبادئ التوجيهية الصادرة عن المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB أو المراجعات على القانون العام لحماية البيانات GDPR أو غيرها من قوانين الخصوصية المعمول بها التي يجوز أن تصدر في المستقبل." راجع التوصية 8.17. يستخدم الدليل كلمة "ينبغي" بدلاً من "يجب" وبالتالي فهو غير قابل للإنفاذ (راجع رسالة البريد الإلكتروني بتاريخ 19 كانون الأول / ديسمبر 2019 إلى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP من ممثلي ICANN لمناقشة قابلية الإنفاذ للفعلين "ينبغي" و"يجب").

[15] كما تشير اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التعريف المقترح لطلبات حماية المستهلك يبدو مُقيِّدًا بشكل غير ملائم وتطلب تفسير الجملة الاعتراضية المقترحة بالتوضيح وليس بالشمول.

[16] راجع تعليق اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC على التقرير الابتدائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات للمواصفة المؤقتة لبيانات تسجيل نطاقات gTLD (SAC 111) في الصفحتين 9-10.

إلى 10 أيام بعد ذلك.[17] قد يؤدي هذا النقص في تحديد الأولويات وأوقات الاستجابة الطويلة إلى أضرار كبيرة يمكن أن تسببها عمليات الاحتيال والهجمات الإلكترونية بسرعة. وتوصي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بتعيين طلبات حماية المستهلك إلى الأولوية 2.

حتى إذا قَبِل المرء التحديد الحالي إلى الأولوية 3، فإن التشغيل المقترح للتوصية 6 يثير القلق. ترحب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بحقيقة أن التوصية تتطلب قدرة الطالب على الإبلاغ عن الطلبات التي تثير مخاوف بشأن حماية المستهلك ("يجب أن يتمتع الطالبون بالقدرة على الإشارة إلى أن طلب الإفصاح يتعلق بمشكلة حماية المستهلك. . .").[18] ومع ذلك، لا تتضمن التوصية مطلبًا قابلاً للتنفيذ بالمثل للأطراف المتعاقدة لإعطاء الأولوية للطلبات المتعلقة بحماية المستهلك على الطلبات الأخرى التي لها نفس مستوى الأولوية. وبدلاً من استخدام كلمة "يجب"، تنص التوصيات على أن الأطراف المتعاقدة "ينبغي" أن يعطوا الأولوية لهذه الطلبات.[19] ومع ذلك، أبلغ امتثال ICANN صراحةً فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP أن استخدام كلمة "ينبغي" لا ينشئ التزامًا واجب النفاذ[20]. ومن ثم، فإن هذه التوصية غير متسقة داخليًا من حيث أنها تطلب القدرة على تحديد قضايا حماية المستهلك ولكنها لا تطلب من الأطراف المتعاقدة العمل على هذا التحديد. عكست مناقشات فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP حول هذه المسألة أنه يمكن تحقيق هذا الهدف ببساطة عن طريق استخدام آلية الفرز. تثير الطلبات المتعلقة بحماية المستهلك قضايا تؤثر على الأمن العام لنظام اسم النطاق DNS، ومن ثم توصي اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بجعل هذه الأولوية إلزامية وليست جائزة.

آليات موثوقة لتحسين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD

سيواجه نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD، مثل أي نظام جديد، تحديات في تنفيذه وتطبيقه وسيحتاج إلى الاستجابة في الوقت المناسب. قد تتطلب الآليات تعديلاً، وقد تنحسر الطلبات من طالبي البيانات وتتدفق، وقد تظهر استخدامات جديدة وغير متوقعة للبيانات، خاصة في مجال الأمن السيبراني. ونتيجةً لذلك، فإن إمكانية تحسين نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بمرور الوقت، والتكيف مع العقبات الجديدة، والاستجابة لإرشاد قانوني جديد أمر بالغ الأهمية.

فيما يتعلق بموضوع الأتمتة، تتطلب التوصية النهائية بشأن قرارات الإفصاح المؤتمت أتمتة لأي فئات من الطلبات التي يتم تحديد الأتمتة لها "على أن تكون مجدية فنيًا وتجاريًا وجائزة قانونًا".[21] على الرغم من أن فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP نظر في مجموعة من حالات الاستخدام للأتمتة، فقد تمكَّن من الاتفاق على حالتين فقط لتضمينهما في التقرير النهائي.[22] توقعت بعض مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC، نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذي يتضمن مزيدًا من الأتمتة والمركزية لأنه، كما اعترف ممثلون من هيئة حماية البيانات البلجيكية، نموذج مركزي "يبدو خيار "منطقي" أفضل من حيث الأمن وأيضًا لصالح أصحاب البيانات."[23] ومع ذلك، وافقت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC وبعض مجموعات أصحاب المصلحة الآخرين على هذا النموذج "الهجين" بدلاً من النموذج المركزي طالما أن التوصيات النهائية تتضمن آلية توفر المرونة لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD للتطور والتغيير بدون الحاجة إلى الانخراط في جهد عملية وضع سياسات PDP جديدة لكل تعديل كان متسقًا مع التقرير النهائي.

تنشئ التوصية 18 لجنة دائمة تتكون من ممثلين عن جميع مجموعات أصحاب المصلحة الذين شاركوا في العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP للتعامل مع هذه القرارات. ومع ذلك، تعتقد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن التوصية 18، التي تنص على مراجعة تنفيذ توصيات السياسات، لا يبدو أنها تفي بهدف توفير آلية فعالة لتطور نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. على وجه الخصوص، لا يوجد وضوح كاف فيما يتعلق بما إذا كانت حالات الاستخدام الجديدة للأتمتة تشتمل على سياسة جديدة أو تنفيذ سياسة قائمة. تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه إذا تم اعتبار كل حالة استخدام جديدة سياسة جديدة تتطلب عملية وضع سياسات PDP جديدة، فليس من الواضح في هذه المرحلة أن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD سوف يتطور بشكل فعال ويتحرك بشكل خاص نحو المزيد من المركزية. في ظل هذا السيناريو، يمكن أن يظل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD مجزأً مع كل المخاوف التي تترافق مع هذا التجزئة. ومن ثم، تطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تضمن المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن توصيات العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP توفر قدرًا كافيًا من اليقين في هذا الصدد، مما يسمح بأتمتة المزيد من العناصر كلما تم استيفاء اختبار "مجديًا فنيًا وتجاريًا وجائزًا قانونًا".

---

[17] التوصية 6.2 والتوصية 10.4 و10.11.
[18] التوصية 6.2.
[19] التوصية 6.2
[20] راجع الحاشية 14 أعلاه
[21] التوصية 9.3.
[22] راجع التوصية. 9.41 و9.42 (9.43 و9.44 يتعلقان بفئات الطلبات الضيقة فقط لحقل المدينة أو السجلات التي لا تحتوي على بيانات شخصية).
[23] https://www.icann.org/news/blog/icann-meets-with-belgian-data-protection-authority

إن المتطلبات الأخرى حتى لاقتراح التغيير لا تشمل فقط التوافق في الآراء من قِبل اللجنة الدائمة ولكن أيضًا موافقة الأطراف المتعاقدة. ستحتاج التوصيات بعد ذلك إلى موافقة مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO (الذي يفتقر إلى التمثيل من اللجان الاستشارية) قبل أن يتم اعتمادها. ويمكن أن تصبح عملية "التطور" هذه معقدة وطويلة وغير مناسبة للتعامل مع قضايا التنفيذ التي تتطلب إجراءات سريعة وحاسمة.

الاستدامة المالية

يمكن أن تنشئ التوصيات نظامًا مكلفًا للغاية بالنسبة للمستخدمين المعنيين به، بما في ذلك مستخدمي نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD الذين يقومون بالتحقيق في تهديدات الأمن السيبراني ومكافحتها. تنص التوصيات على أنه "ويجب ألا يتحمل موضوعات البيانات تكاليف الإفصاح عن البيانات لأطراف ثالثة؛ ينبغي أن يتحمل طالبو بيانات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بشكل أساسي تكاليف صيانة هذا النظام."[24] بينما تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الطعن المتمثل في عدم فرض رسوم على المشتركين عندما يرغب الآخرون في الوصول إلى بياناتهم، تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أيضًا أن المشتركين يتحملون تكاليف خدمات تسجيل النطاق ككل عندما يقومون بتسجيل اسم النطاق. وكما أشارت اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC مؤخرًا:

> يجب أن تتضمن هذه التكاليف إفصاحات لأطراف ثالثة لهم حقوق الحصول على بيانات منقحة من أجل الوفاء بأنشطة الأمن والاستقرار والمرونة (SSR) المشروعة والأنشطة القانونية الأخرى المحتملة (مثل حماية الحقوق) التي تقع خارج نطاق أنشطة اللجنة الاستشارية للأمن والاستقرار SSAC. يتطلب الأمن والاستقرار والمرونة SSR العام لنظام اسم النطاق DNS القدرة على الوصول إلى هذه البيانات لتمكين الاتصالات مع مالكي الموارد المخترقة، فضلاً عن تحديد الأنشطة الاحتيالية والضارة التي تُمكّن من تعليق خدمات التسجيل التي يحصل عليها الفاعلون الإجراميون.[25]

بالإضافة إلى ذلك، تلاحظ اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن الكثير من نفقات نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD تتعلق باستخدامها الواسع للمعالجة اليدوية (مقابل المؤتمتة)، وهو نَهج ذو قابلية محدودة للتوسع بطبيعته وبتكلفة عالية جوهريًا. لا يمكن فصل الاستدامة المالية لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD عن اعتماده على المعالجة اليدوية. وسيساهم تقليل المعالجة اليدوية إلى أقصى حد ممكن في الاستدامة المالية لبرنامج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.[26] بشكل عام، التوصيات المتعلقة بتمويل نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD قد تكون صعبة التنفيذ وتثير أسئلة أكثر مما تجيب، على وجه الخصوص، 1) إلى أي مدى يمكن أن تساعد ICANN في دعم النظام؛ 2) إلى أي مدى يجوز لأمناء السجلات تمرير تكاليف نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD إلى عملائهم؛ 3) ما هو الدور الذي سيلعبه الطالبون في تحديد الرسوم والموافقة عليها للنظام، وما إلى ذلك. ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أنه من المستحسن إجراء "تقييم رسمي للأثار على المستخدم والآثار على الأمن والاستقرار".[27]

المشكلات التي لم تُعالج في التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP

دقة البيانات

كلف ميثاق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الفريق بتقييم "إطار (أُطر) للإفصاح [...] لمعالجة (أولاً) المشكلات التي تنطوي على إساءة استخدام تسجيلات اسم النطاق، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر حماية المستهلك والتحقيق في جرائم الإنترنت وانتهاك نظام اسم النطاق DNS وحماية الملكية الفكرية، [و] (ثانيًا) تلبية احتياجات إنفاذ القانون المناسبة. . . " تعتمد فعالية بيانات تسجيل اسم النطاق لهذه الأغراض (في الواقع لأي غرض، بما في ذلك قدرة الأطراف المتعاقدة على الوصول إلى عملائها) على دقة البيانات. علاوة على ذلك، تُعد دقة بيانات التسجيل مطلبًا أساسيًا للقانون العام لحماية البيانات GDPR وذكر التقرير النهائي للمرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، "من المتوقع أن يتم النظر أكثر في موضوع الدقة فيما يتعلق بالامتثال للقانون العام لحماية البيانات GDPR. . ." ومن ثم، فإن اللجنة الاستشارية الحكومية GAC تشعر بالقلق إزاء عدم وجود أي توصيات بشأن هذا الموضوع الحيوي في التقرير النهائي.

---

[24] التوصية 14.2.

[25] SAC 111.

[26] هناك موضوع آخر من شأنه أن يشجع على تقليل المعالجة اليدوية وهو استكشاف الآليات الجائزة قانونًا التي يمكن للأطراف المتعاقدة تنفيذها للسماح لموضوعات البيانات بتقديم موافقة أو اعتراض على الإفصاح عن بياناتهم في وقت تسجيل اسم النطاق. وهذا من شأنه أن يسهل صيانة قواعد البيانات الخاصة بالمعلومات المحمية مقابل المعلومات غير المحمية، وفتح قواعد البيانات غير المحمية للمعالجة المؤتمتة منخفضة التكلفة.

[27] راجع SAC 111.

وكما أكدت اللجنة الاستشارية الحكومية GAC سابقًا:

> تُعد دقة بيانات تسجيل اسم النطاق أمرًا أساسيًا لكل من القانون العام لحماية البيانات GDPR وهدف الحفاظ على نظام اسم نطاق DNS آمن ومرن. يتطلب القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى أنظمة حماية البيانات الأخرى واتفاقية اعتماد أمين السجل الخاصة بـ ICANN، دقة البيانات وهذه الدقة أمر بالغ الأهمية لتفويض ICANN في ضمان أمن واستقرار وموثوقية ومرونة نظام اسم النطاق DNS. كما ورد في رسالة المفوضية الأوروبية إلى ICANN بتاريخ 7 فبراير / شباط 2018: "[على] النحو المنصوص عليه في إطار العمل القانوني لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي وبما يتماشى مع التزامات الأطراف المتعاقدة بموجب عقودهم مع ICANN، يجب أن تكون البيانات الشخصية دقيقة ومُحدَّثة. ويجب اتخاذ كل خطوة معقولة لضمان أن البيانات الشخصية غير الدقيقة، مع مراعاة الأغراض التي تتم معالجتها من أجلها، يتم محوها أو تصحيحها بدون إبطاء [...]. وللامتثال لمبدأ جودة البيانات، ينبغي اتخاذ خطوات معقولة لضمان دقة أي بيانات شخصية يتم الحصول عليها."[28]

تماشيًا مع القانون العام لحماية البيانات GDPR، من الضروري ضمان دقة البيانات وجودتها فيما يتعلق "بالغرض الذي تتم معالجة البيانات من أجله".[29] والإفصاح عن البيانات غير الدقيقة من شأنه أن يُبطل غرض نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD وقد يخاطر بانتهاك قواعد حماية البيانات. فالدقة مبدأ أساسي لحماية البيانات في معظم قوانين حماية البيانات في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، فإن متطلبات الدقة مفروضة بموجب المادة 5 من القانون العام لحماية البيانات GDPR.

يبدو أن فعالية متطلبات العقد الحالية المعمول بها لتعزيز دقة نظام WHOIS غير مؤكدة. وتثير تقارير فرق المراجعة الأخيرة أسئلة حول فعالية إجراءات التحقق، مثل تقارير فريق مراجعة خدمات دليل التسجيل RDS وفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك وخيار المستهلك CCT، وكلاهما صادقت عليه اللجنة الاستشارية الحكومية GAC.[30] علاوة على ذلك، فمنذ عام 2014، تشتمل دقة نظام WHOIS على أكبر فئة شكاوى فردية من بين الشكاوى التي تم الإبلاغ عنها إلى امتثال ICANN فيما يتعلق بأمناء السجلات.[31]

لذلك، تطالب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP الحالية معالجة هذه المشكلة بحيث يتم تضمين دقة البيانات كمكون أساسي لنظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD.

الطبيعي / الاعتباري

في بيان اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC الصادر في ICANN68 بتاريخ 27 حزيران / يونيو 2020، سعت اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC للحصول على تحديث من المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO، في أقرب وقت ممكن، بشأن التقدم المحرز نحو وضع خطة محددة لمواصلة عملية وضه السياسات لمعالجة المشكلة التي لم يتم حلها المتعلقة بالتمييز بين الكيانات الطبيعية والاعتبارية. هذه المشكلة مهمة لأن لوائح حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، تسري فقط على معالجة البيانات الشخصية للأشخاص الطبيعيين وتحميها.[32] ولا تعتبر المعلومات المتعلقة بالأشخاص الاعتباريين بيانات شخصية بموجب لوائح

---

[28] تعليق اللجنة الاستشارية الحكومية اللجنة الاستشارية الحكومية GAC على ملحق المرحلة 2.

[29] راجع القانون العام لحماية البيانات GDPR المادة 5(1)(d). راجع أيضًا دليل مكتب مفوض المعلومات البريطاني إلى القانون العام لحماية البيانات GDPR، إرشاد للمنظمات، https://ico.org.uk/for-organisations/guide-to-data-protection/guide-to-the-general-data-protection-regulation-gdpr/principles/accuracy/

[30] راجع، على سبيل المثال، التقرير النهائي لمراجعة نظام WHOIS 2 لخدمات دليل التسجيل في الصفحات 49-61 (مع ملاحظة أن معدلات عدم دقة نظام WHOIS لا تزال مرتفعة ومن المحتمل عدم الإبلاغ عنها بشكل كافٍ)؛ تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية على التقرير النهائي لفريق مراجعة RDS-WHOIS2، بتاريخ 23 ديسمبر / كانون الأول 2019 في الصفحات 5-7؛ التقرير النهائي لفريق مراجعة المنافسة وثقة المستهلك واختيار المستهلك في الصفحات 103-06. راجع أيضًا تقرير فريق مراجعة WHOIS 11 أيار / مايو 2012) في الصفحات 11-13 ("المستوى المنخفض لبيانات نظام WHOIS الدقيقة غير مقبول، ويقلل ثقة المستهلك في نظام WHOIS، في الصناعة التي توفر ICANN قواعد لها وتنسقها، وبالتالي في ICANN نفسها").

[31] راجع التقارير السنوية للامتثال التعاقدي في ICANN، تفاصيل التقرير فيما يتعلق بأمناء السجلات، 2014-2019، https://features.icann.org/compliance/dashboard/report-list.

[32] لا يعالج القانون العام لحماية البيانات GDPR البيانات الشخصية التي تتعلق بالأشخاص الاعتباريين ولا سيما التعهدات المنشأة كأشخاص اعتباريين، بما في ذلك اسم وشكل الشخص الاعتباري وتفاصيل الاتصال الخاصة بالشخص الاعتباري (الحيثية (14) القانون العام لحماية البيانات GDPR. "في حين أن تفاصيل الاتصال بشخص اعتباري خارج نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR، فإن تفاصيل الاتصال المتعلقة بالأشخاص الطبيعيين تقع ضمن نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR، بالإضافة إلى أي معلومات أخرى تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن التعرف عليه" (راجع رسالة المجلس الأوروبي لحماية البيانات EDPB إلى ICANN بتاريخ 5 تموز / يوليو 2018).

حماية البيانات الشخصية، بما في ذلك القانون العام لحماية البيانات GDPR، إذا كانت لا تسمح بتحديد هُويّة الأفراد. لذلك، يمكن للأطراف المتعاقدة إتاحة هذه البيانات للجمهور بدون إثارة مخاوف بشأن حماية البيانات. ومع ذلك، وكما هو مبين في التقرير النهائي، يستمر الجواز لأمناء السجلات ومشغلي السجلات، ولكنهم غير ملزمين بالتمييز بين تسجيلات الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين.[33] لا تضمن هذه الممارسة "استمرار توافر نظام WHOIS إلى أقصى حد ممكن"[34]، كما أن افتقار التقرير النهائي للإجراءات الموصى بها المطبقة على هذا التمييز تفشل في تلبية التوجيه الصريح لفريق المرحلة 1 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP وميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP.[35]

إن تأثير إخفاء البيانات الجائز قانونًا بالبقاء متاحة للجمهور مهم بسبب العدد الكبير من النطاقات المسجلة للكيانات الاعتبارية. أشارت دراسة بتكليف من ICANN عام 2013 إلى أن **الكيانات الاعتبارية تضم أعلى نسبة مئوية من مشتركي أسماء النطاقات**.[36] تتمثل إحدى طرق تقييم شرعية موقع الويب ولأجل سلطات إنفاذ القانون في معرفة الكيانات التي تقف وراءه، في الرجوع إلى معلومات تسجيل اسم النطاق المتاحة للجمهور، والتي يجب أن تتضمن بيانات الكيانات الاعتبارية.

بشكل ملحوظ، تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا اقترح عدة خطوات لتقليل مخاطر المسؤولية.[37] وما يعنيه هذا الإرشاد هو أنه يمكن أن تكون هناك مجموعة متنوعة من التدابير لضمان أن المشتركين يصنفون أنفسهم بدقة ككيانات اعتبارية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض نطاقات المستوى الأعلى لرمز البلد ccTLD (بما في ذلك ccTLD الموجودة في الاتحاد الأوروبي) تجعل بالفعل بعض بيانات المشترك الخاصة بالكيانات الاعتبارية متاحة للجمهور، مما يدل على أن هذا التمييز جائز قانونًا ومجديًا.[38]

كما أن التمييز بين معالجة البيانات من الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمسألة المعالجة المؤتمتة. وكما هو مذكور أعلاه، لا يتمتع الأشخاص الاعتباريون بحماية القانون العام لحماية البيانات GDPR. وبالتالي، فإن التمييز بين الأشخاص الاعتباريين والأشخاص الطبيعيين أثناء عملية التسجيل يمكن أن يشمل تعيين الأشخاص الاعتباريين في فئة الأشخاص الذين ينبغي معالجة بياناتهم أوتوماتيكيًا.[39]

ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن حل مشكلة الاعتباري مقابل الطبيعي أمر بالغ الأهمية لنموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD بأكمله لتلبية الغرض منه، وفي نفس الوقت، يكون متوافقًا مع قوانين حماية البيانات المعمول بها. لذلك تطلب اللجنة الاستشارية الحكومية GAC من مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO بذل كل جهد ممكن لمعالجة هذه المشكلة. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC طلبها بأن يركز فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP على الإرشاد القانوني المقدم لوضع سياسات معقولة للسماح لمعلومات الكيانات الاعتبارية بالبقاء عامة.

عنوان البريد الإلكتروني مجهول الهُويّة

قد يكون استخدام رسائل البريد الإلكتروني مجهولة الهُويّة حلاً لحماية هَويّة المشترك أثناء خدمة بعض من أغراض الباحثين عن الوصول إلى بيانات تسجيل اسم النطاق الشرعي. يسرد التقرير النهائي من بين عناصر الأولوية 2 "جدوى جهات الاتصال الفريدة للحصول على عنوان بريد إلكتروني موحد مجهول الهُويّة".[40] تلقى فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إرشادًا قانونيًا مفاده أن إخفاء الهُويّة وإخفاء الهُويّة المستعارة هما

---

[33] راجع القسم 2.3 من التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP، وموضوعات الأولوية 1 والأولوية 2.

[34] راجع صفحة الويب الخاصة بقضايا حماية البيانات / الخصوصية ICANN على: https://www.icann.org/dataprotectionprivacy

[35] راجع ميثاق فريق العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP:
https://gnso.icann.org/sites/default/files/file/field-file-attach/temp-spec-gtld-rd-epdp-19jul18-en.pdf (تضمن توجيهات للفريق للنظر فيما إذا كان ينبغي السماح للأطراف المتعاقدة أو مطالبتها بمعاملة الأشخاص الاعتباريين والطبيعيين بشكل مختلف، وما هي الآلية اللازمة لضمان التحديد الموثوق للحالة).

[36] راجع دراسة تعريف المشترك بنظام WHOIS : https://gnso.icann.org/sites/default/files/filefield_39861/registrant-identification-summary-23may13-en.pdf بناءً على تحليلنا لسجلات نظام WHOIS المسترجعة من عينة عشوائية بلغت 1.600 نطاق من أعلى خمسة نطاقات gTLD،

- يبدو أن 39 بالمائة (2.4 ± بالمائة) مسجلين من قِبل أشخاص اعتباريين
- يبدو أن 33 بالمائة (2.3 ± بالمائة) مسجلين من قِبل أشخاص طبيعيين
- كان 20 بالمائة (2.0 ± بالمائة) مسجلين باستخدام خدمة الخصوصية أو البروكسي.

لم نتمكن من تصنيف نسبة 8 بالمائة المتبقية (1.4± بالمائة) باستخدام البيانات المتاحة من نظام WHOIS.

[37] راجع المشورة بشأن المسؤولية فيما يتعلق بالتعريف الذاتي للمشترك باعتباره شخصًا طبيعيًا أو غير طبيعي وفقًا للقانون العام لحماية البيانات (اللائحة (EU) 2016/679 ("GDPR")) من Bird & Bird (الطرق المُوصى بها بما في ذلك تطوير لغة إخطار واضحة حتى يتجنب المشتركون الأخطاء؛ التأكد من أن المشتركين يفهمون عواقب التسجيل ككيان اعتباري؛ والتحقق من أن معلومات الاتصال لا تحتوي على بيانات شخصية).

[38] راجع على سبيل المثال، بلجيكا (.BE)، الاتحاد الأوروبي (.EU)، إستونيا (.EE)، فنلندا (.FI)، فرنسا (.FR)، النرويج (.NO)، إلخ.

[39] كضمانة، يمكن تعيين الأشخاص الذين يتمتعون بحمايات قانونية مشددة إلى مجموعات استعلام غير مؤتمتة. يمكن أن يشمل ذلك الأشخاص الاعتباريين المحميين بموجب القانون الوطني (مثل قوانين السرية المصرفية)، والأشخاص الطبيعيين الذين يتمتعون بحماية قانونية محددة مثل أوامر الحماية القضائية، والوضع الضعيف لموضوع البيانات (على سبيل المثال، الأطفال وطالبي اللجوء والفئات المحمية الأخرى) والسكان المواطنون بأكملهم في الولايات القضائية التي تؤكد حقًا مؤكدًا في الخصوصية الشخصية بشكل افتراضي.

[40] التقرير النهائي للمرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP في الصفحة 3.

"تقنية تحسين خصوصية / تدبير خصوصية حسب التصميم مفيد."[41] وكما هو معترف به في نفس الإرشاد القانوني، تود اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن تشير إلى أن المعلومات مجهولة الهُويّة تقع خارج نطاق القانون العام لحماية البيانات GDPR.[42] بينما تُقر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بإمكانية إنشاء رابط بين المعلومات مجهولة الهُويّة والبيانات الشخصية، فإنها تتفق مع المشورة القانونية بأن إخفاء الهُويّة هو أسلوب مفيد لتعزيز الخصوصية، وعلى هذا النحو، يجب فحصه بمزيد من التفصيل.

في ضوء ما سبق، تعتبر اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن هناك حاجة إلى مزيد من تحليل الجدوى لفهم فوائد ومخاطر هذا الخيار بشكل أفضل، بدلاً من رفضه بدون مزيد من الفحص.

التحكُّم

تم ذكر التحكم المشترك المحتمل بين الأطراف المتعاقدة ومؤسسة ICANN في التقرير النهائي. ومع ذلك، تتوقع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مزيدًا من الوضوح حول حالة ودور كل من المُتحكمين والمُعالجين في البيانات في نموذج نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة SSAD. على وجه الخصوص، فإن وجود اتفاقيات معالجة بيانات ملموسة سارية المفعول من شأنه أن يوضح بشكل أوضح كيفية توزيع المسؤولية بين الأطراف المتعاقدة ومؤسسة ICANN لعمليات معالجة البيانات المختلفة. وستدعو اللجنة الاستشارية الحكومية GAC مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO ليطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP معالجة هذه المشكلة بشكل أكبر.

الخاتمة

تُشيد اللجنة الاستشارية الحكومية GAC بجهود أصحاب المصلحة والعاملين ورؤساء العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP المشاركين في المرحلة 2 للعملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP لتفانيهم المستمر في المشاركة في مسائل السياسة العامة الهامة هذه. هناك العديد من الجوانب الجديرة بالثناء في التقرير النهائي. ومع ذلك، ترى اللجنة الاستشارية الحكومية GAC أن بعض التوصيات الرئيسية والموضوعات التي لم يتم تناولها تتطلب مزيدًا من العمل، وبالتالي، ينبغي لمجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة GNSO أن يطلب من العملية المعجّلة لوضع السياسات EPDP إنهاء العمل عليها بما يتفق مع النقاط التي أثيرت في بيان الأقلية الحالي. وتتطلع اللجنة الاستشارية الحكومية GAC إلى استمرار المشاركة مع زملائنا بشأن هذه القضايا المهمة.

[41] Bird & Bird المشورة القانونية، "الدفعة "2" لأسئلة القانون العام لحماية البيانات GDPR بشأن نظام الوصول الموحد / الإفصاح عن بيانات التسجيل غير العامة ("SSAD")، الخصوصية / البروكسي ورسائل البريد الإلكتروني مستعارة الأسماء" (4 شباط / فبراير 2020)

[42] راجع الحيثية 26 للقانون العام لحماية البيانات GDPR.

ICANN70 | منتدى المجتمع الافتراضي - اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس إدارة ICANN
الثلاثاء 23 آذار (مارس) 2021 - 13:00 حتى 14:00 بالتوقيت الشرقي القياسي

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: مرحبًا بكم جميعًا في اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية مع مجلس الإدارة، وصباح الخير، ومساء الخير، هذا هو الاجتماع الثنائي بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة المقرر لمدة ساعة. لدينا العديد من الأشياء لمناقشتها اليوم ولكن قبل أن نبدأ، اسمحوا لي أولاً أن أرحب بجميع أعضاء مجلس الإدارة في غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية على برنامج زووم Zoom وأن أسأل عما إذا كانت هناك أية ملاحظات افتتاحية من جانب مجلس الإدارة.

مارتن بوترمان: مرحبًا، منال، أنا مارتن، رئيس مجلس الإدارة، ويسعدني كما هو الحال دائمًا استخدام هذه الساعة لإجراء حوار جيد مع اللجنة الاستشارية الحكومية. كما تعلمون جميعًا، ليس هذا هو التفاعل الوحيد مع اللجنة الاستشارية الحكومية. هناك لوائح [يتعذر تمييزه] نُعنى بها كثيرًا ونعتز بها، ومن ثمّ نتفاعل مع [يتعذر تمييزه] مصطلح اخترعه رجل نبيل من إيران، والذي يرمز إلى مجموعة التفاعل مع مجلس الإدارة [يتعذر تمييزه]. ويعرف معظمكم أن لدي احترامًا عميقًا لقدرتكم على التعامل مع [يتعذر تمييزه] الذي لا ينضم إليه الكثير من الدول الجديدة ولكن ينضم إليه زملاء جدد. لذلك لدينا هذه القناة برئاسة مشتركة من قبل منال وبيكي بور من جانبنا على أفضل تفاعل ممكن لأن هذا مهم بالنسبة لنا. لذا في الساعة القادمة نتطلع حقًا إلى مناقشة أي قضايا قد تكون لديكم، السيدة منال، تفضلي.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، مارتن، وشكرًا لك على قضاء عيد ميلادك معنا اليوم [ضحك] عيد ميلاد سعيد للغاية لك وليوران، أعتقد أمس، لذا احتفل رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي بأعياد ميلادهما خلال أسبوع ICANN.

لذلك كانت لدينا قائمة طويلة جدًا من الأسئلة، وأنا متأكد من أنكم تلقيتم هذا في البداية. كان

لدينا 16 سؤالًا، وحاولنا العمل بالأمس بمساعدة فريق الدعم الرائع لتقليلها إلى خمسة تحت ثلاثة محاور رئيسية. لذلك آمل أن نتمكن من متابعة الأسئلة، ومن ثمّ ربما يمكننا متابعة باقي الأسئلة لاحقًا، ويمكننا أن نرى كيف يمكننا القيام بذلك بشكل أفضل.

أولاً، لدينا إجراءات نطاقات gTLD الجديدة اللاحقة، وبيانات التسجيل WHOIS، والموضوع الثالث هو التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق. وفيما يتعلق بالإجراءات اللاحقة لنطاقات gTLD الجديدة أولاً بشأن الوضوح وإمكانية التنبؤ بعملية الطلب، يحتفظ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بالتحفظات على أداء فريق مراجعة تنفيذ إمكانية التنبؤ الدائم، SPIRT، على وجه التحديد فيما يتعلق بإرشادات التنفيذ 2.3: بمجرد تشكيل SPIRT، يجب على مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN الدخول في حوار مع SPIRT لتحديد العملية المطلوبة للنظر في استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية المستقبلية بشأن نطاقات gTLD الجديدة حيث يمكن أن يكون لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية الجماعية تأثير محتمل على أي تطبيقات أو البرنامج بشكل عام.

لذلك يتوقع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أن يتم الحفاظ على معالجة اللوائح لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية المقدمة إلى مجلس الإدارة وقسم إرشادات التنفيذ 2.3 - لأنه يمكن تفسير القسم 2.3 من إرشادات التنفيذ على أنه يشير إلى أن استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع بشأن نطاقات gTLD الجديدة التي تم تبنيها بعد الإطلاق، ويجب أن تكون تم إرسالها إلى SPIRT دون مناقشة مسبقة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN والذي من شأنه بالطبع تقويض معالجة اللوائح لاستشارة اللجنة الاستشارية الحكومية. ولاحظ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية أهمية الفرصة للمشاركة العادلة والمتساوية في SPIRT من قبل جميع مجتمعات ICANN المهتمة.

سأتوقف هنا وأطرح السؤال فقط، هل يتوقع مجلس إدارة ICANN وجود تفاعل بين مجلس إدارة ICANN ومنظمة ICANN واللجنة الاستشارية الحكومية بالتوازي مع مشاوراتها مع SPIRT بشأن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ذات الصلة بالإجماع؟

مارتن بوترمان: نعم، شكرًا لك على ذلك، أعتقد [يتعذر تمييزه] المرحلة النهائية المتنوعة التي سيتم تبنيها من قبل مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة يوم الخميس. لقد كنا نستعد كثيرًا بشأن هذا الأمر، ويتابع الاجتماع الخاص الفرعي ذلك في مجلس الإدارة بقيادة أفري، وهل يمكنك تناول الأمر من فضلك.

آفري دوريا: بالتأكيد، يمكنني تناوله قليلاً. نعم، هذه أفري تتحدث. ومتابعةً لما قلته، لقد كنا في الأعمال التحضيرية، لقد أمضينا العام الماضي بمساعدة من النوع التنظيمي لبحث هذه القضايا، الآن، لذا فإن أي شيء أقوله هو تمهيدي، وهو قرار المجموعة، وليس قرار مجلس الإدارة بعد. ليست لدينا توصيات حتى الآن ولكني لا أرى أي شيء هناك شخصيًا من شأنه أن يغير اللوائح تجاه مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية. ما أفهمه أن هذا هو، إضافة شيء ما، يمنح اللجنة الاستشارية الحكومية مكانًا آخر لتناول المشكلة، وبما أنه قد تكون هناك مشكلات لا توافق على تقديمها للاستشارة، ومع ذلك لا يزال من المهم أن تقول شيئًا ما وحاول أن يكون لها تأثير.

يمكنني أيضًا رؤية الحالات التي قد يتحدث فيها مجلس الإدارة بعد الحصول على المشورة ومناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية مبدئيًا، نحن بحاجة إلى أخذ هذا إلى SPIRT لنرى كيف يتناسب مع التغييرات وتأثيرها على AGB والتطبيقات قبل العودة بإجابة. لذلك أرى أنه أداة أخرى، ومكان، لإجراء المناقشات وإجراء المناقشات مع المجتمع الأوسع بدلاً من مجلس الإدارة فقط. لكني لا أرى أن هذا يمثل أي نوع من التقليل أو التهوين من قوة اللوائح للجنة الاستشارية الحكومية للحصول على مشورتها التوافقية وكمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية التوافقية، تظل كما هي. شكرًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لكما، مارتن وأفري، وشكرًا لكم على التأكيدات، وأتحقق مما إذا كانت هناك أي متابعات من زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية. أرى بالفعل يد كافوس مرفوعة، من فضلك، تفضل.

ممثل إيران: شكراً أعضاء مجلس الإدارة المحترمين مارتن وأفري. من وجهة نظري الشخصية، نقوم بإنشاء فئة جديدة بين اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس إدارة ICANN. للحصول على مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية بالإجماع، هذه الفئة ليست ضرورية.

لا شيء يمنع مجلس الإدارة من استشارة أي كيان بخصوص أي قضية تثيرها اللجنة الاستشارية الحكومية بطريقة غير رسمية، لكننا لا نريد أن يكون لهذه الفئة حالة رسمية. يمكنك استشارة أي شخص تتمناه قبل أن تقرر شيئًا ما، لذلك أعتقد أنه لا ينبغي لنا السير في هذا الطريق.

بالإضافة إلى ذلك، وليس المشورة، قد يؤثر استنتاج أو رأي SPIRT بشكل غير مباشر على أعضاء مجلس الإدارة أو قد يضللك بطريقة أو بأخرى. لست بحاجة لذلك، فأنتم مجموعة متميزة من 20 شخصًا، ولستم بحاجة إلى أي شيء. لقد تم انتخابكم، ووافق المجتمع عليكم. نحن لا نعرف تركيبة SPIRT، ولا نعرف درجة مشاركة اللجنة الاستشارية الحكومية وما إلى ذلك، وما إلى ذلك، ولا نريد تجاوزها بالاستنتاج المؤثر الذي توصل إليه الآخرون والذي قد يؤثر على توجيهات مجلس الإدارة.

لذا نقترح أنه إذا كنت ترغب في القيام بذلك، فافعل ذلك بشكل غير رسمي، وبأي طريقة تريدها، لكننا لا نريد إرسال استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية الخاصة بنا قبل الذهاب إلى مجلس الإدارة إلى SPIRT. وفي رأيي، لا يتماشى ذلك مع اللوائح، لأن خط عملنا هو اللجنة الاستشارية الحكومية ومجلس الإدارة، هذا كل شيء، ولا نرسل مشورتنا إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة يومًا ما من تعليقات بلاغنا باللجنة الاستشارية الحكومية في خمس أو ست أو عشر صفحات، لكننا لا نرسلها إلى أي شخص على الإطلاق ولا نريد إرسالها إلى SPIRT. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. أعتقد أن الأمر ليس مفروضًا، ومن الواضح أنه مكان إضافي كما أوضحت أفري، لكنني أرى أيضًا يد فينسينت مرفوعة، ممثل فرنسا. تفضل.

ممثل فرنسا: نعم، جزيل الشكر لك، منال. محدثكم فينسينت جويلار من فرنسا للتدوين في السجل الرسمي. شكراً جزيلاً لمارتن وأفري، وعيد ميلاد سعيد مارتن بالطبع. شكرًا لك آفري على رأيك في هذه المسألة.

هناك فقط جانب أود التأكيد عليه. إن استعداد مجلس الإدارة أو عدمه لتضمين اللجنة الاستشارية الحكومية في الحوار الموصى به في إرشادات التنفيذ 2.3 والتي تنص، كما وصفت منال بالفعل، على أنه سيكون هناك حوار بين مجلس الإدارة ومنظمة ICANN، وSPIRT ولكن بدون اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المسألة التي تقع في مركز امتيازات اللجنة الاستشارية الحكومية. لذلك أنا شخصياً أؤمن بفرنسا، وأعتقد في اللجنة الاستشارية الحكومية أن العديد منا، العديد منا، لديهم هذا الاستجواب حول ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية مرتبطة بجزء من هذا الحوار، سواء كان من نفس الحوار أو حوار موازٍ حول هذه القضية؟ شكرًا جزيلًا.

آفري دوريا: هل يمكنني أخذ ذلك يا مارتن؟

مارتن بوترمان: بالتأكيد، من فضلك.

آفري دوريا: لا أستطيع أن أتخيل أننا نتحدث عن اللجنة الاستشارية الحكومية دون أن تكون اللجنة الاستشارية الحكومية في القاعة، لذا مرة أخرى، أنا أتحدث شخصيًا ولم يتخذ مجلس الإدارة موقفًا. أجد أنه من غير المعقول أن نترك اللجنة الاستشارية الحكومية خارج تلك المحادثة، وأعتقد أنك قد أوضحت وجهة نظر حولها وتوضيحها، كما تعلمون جميعًا، لتعزيز ذلك فقط. لا يمكنني رؤية مجلس الإدارة يتخذ بالفعل مسارًا يترك اللجنة الاستشارية الحكومية خارج القاعة عندما تتم مناقشة اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، آفري، على التطمينات، وهذا بالضبط ما يهم اللجنة الاستشارية الحكومية وما أثار القضية برمتها. لذلك أعتقد أنه مع ذلك، نحن مستعدون للمضي قدمًا. مارتن، هل يمكننا الانتقال إلى السؤال التالي؟

مارتن بوترمان: نعم، بالطبع.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: حسنًا. إذن السؤال التالي، مرة أخرى، بموجب الإجراءات اللاحقة ولكن فيما يتعلق بالتزامات المصلحة العامة أو الالتزامات الطوعية للسجلات، يستمر أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في إيواء مخاوف جدية وفقًا لمواقف اللجنة الاستشارية الحكومية السابقة بشأن عدم وجود توصيات السياسة بشأن التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق مع التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة. تظل قابلية التنفيذ لـ PICS والالتزامات الطوعية للسجلات سؤالًا مفتوحًا نظرًا لأن هذا لم يتم تناوله في التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة، في ضوء استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية في بيان مونتريال باللجنة الاستشارية الحكومية وأساسه المنطقي على وجه الخصوص والذي ينص على: من المهم بشكل خاص عدم إطلاق جولة جديدة من نطاقات gTLD حتى التنفيذ الناجح لتلك التوصيات التي حددها فريق المراجعة حسب الضرورة قبل أي جولات لاحقة من نطاقات gTLD الجديدة.

وتم اقتراح أنه على الرغم من أن بعض التوصيات مخصصة لتطبيقها من جانب مجلس الإدارة، إلا أن هناك توصيات أخرى يتعين على أقسام أخرى من المجتمع تنفيذها. وسيكون من المفيد لمجلس الإدارة مراقبة التقدم المحرز بشأن جميع التوصيات ودعم أقسام أخرى من المجتمع لتنفيذ التوصيات الموجهة إليهم.

تدرك اللجنة الاستشارية الحكومية أن عددًا من التوصيات وربما تم المضي قدمًا بها في عمل المنظمة أو مجلس الإدارة أو المجتمع. ونود أن نلاحظ أن اجتماع ICANN 70 سيكون

منعطفًا مناسبًا لمثل هذه المناقشة والتحديث في ضوء اعتماد المنظمة الداعمة للأسماء العامة للتقرير بشأن الإجراءات اللاحقة.

لذا فإن السؤال المطروح هو، ما هي أفكار مجلس إدارة ICANN بشأن الخطوات التالية لتخفيف إنتهاك نظام اسم النطاق، لا سيما فيما يتعلق بتشغيل الطريقة الشاملة المذكورة في التقرير النهائي لمجموعة عمل عملية وضع السياسات للإجراءات اللاحقة وعلى نطاق أوسع. وفيما يتعلق بإنتهاك نظام اسم النطاق والمشكلات الأخرى ذات الصلة، نود أن نسأل مجلس الإدارة تحديدًا ما إذا كان بإمكانهم تقديم مستجدات إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن دراستهم المستمرة وتنفيذ استشارة اللجنة الاستشارية الحكومية، من اجتماع ICANN 66 في مونتريال بشأن توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات التي تم تمييزها على أنها شرط أساسي أو مرتفع الأولوية، وهي التوصيات المدرجة، ولن أتطرق إلى الأرقام ولكن سأتوقف هنا.

مارتن بوترمان: شكرًا لكم على ذلك، حقًا. بالنسبة لتوصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات، لن نضطر إلى [يتعذر تمييزه] إجبار المنظمة الداعمة للأسماء العامة على تبني تلك التوصيات، ولا يمكننا اتخاذ قرارات سياسية أحادية الجانب. وفي هذا الصدد، نشكركم على تقديم توضيحات حول الموضوعات الواردة في بيان مونتريال والمراسلات التي أجريناها منذ ذلك الحين، ونتفق على أنه يجب أن يكون هناك فهم مشترك واضح لأدوار ومسؤوليات المجتمع. بالنسبة لتوصيات الإجراءات اللاحقة، أفري، هل هذه أنت؟

آفري دوريا: إنه إما بيكي أو أنا، ويمكنني أن أبدأ أو تبدأ بيكي، حسب اختياركم.

بيكي بير: تفضل.

آفري دوريا: عند النظر في قضايا مثل الالتزامات الطوعية للسجلات وتلك المناقشات ونوع من قدرة مجلس الإدارة على -- أعتقد أن هذا هو السؤال هنا،-- وقدرة مجلس الإدارة على إنفاذ العقود. ونظرًا لأن الظروف مختلفة تمامًا الآن عما كانت عليه في الجولة الأخيرة، فهذا أمر يتعين علينا أن نلقي نظرة عليه فيما يتعلق بكيفية عمل ذلك وما الذي يجعل RVC قابلة للتنفيذ، وهي بالفعل قابلة للتنفيذ ومن الممكن الحصول على عقود عندما نصل إلى إنتهاك نظام اسم النطاق، فهل من الممكن إبرام عقود خارج المهمة؟ نعتقد أن الإجابة هي لا، ولكن ما الذي تعنيه بالضبط في بعض هذه القضايا من حيث هل هي بالداخل أو الخارج، وماذا يعني ذلك تمامًا؟

لذلك سيكون هناك بالتأكيد كل هذه القضايا، القضايا التي لها علاقة بما يمكن أن يكون في العقد، والقضايا المتعلقة بالتحديد مع RVCs، ستكون هناك حاجة إلى مزيد من التحليل القانوني حول ذلك لأنه يتعين علينا توخي الحذر وعدم التعاقد أو تحمل التزامات لا يمكننا تنفيذها. وقد أصبح هذا نوعًا من الأساس في الكثير من هذه المناقشة، هل تدخل في المهمة، وهل يمكننا إيجاد طريقة لفرض الامتثال؟ شكرًا.

مارتن بوترمان: بيكي، هل يمكنك استكمال ذلك؟

بيكي بير: نعم، أعتقد أن نقاط آفري صحيحة تمامًا. نريد التأكد من أن لدينا طريقة موضوعية لفرض أي من الالتزامات التي تتعهد بها السجلات فيما يتعلق بتشغيل سجل المنطقة ونريد بالتأكيد التأكد من أنها تقع ضمن اختصاص ICANN وأن الالتزامات الطوعية مصممة بحيث تكون قابلة للتنفيذ في إطار مهمة ICANN. فإلى الحد الذي يطلب فيه مجلس الإدارة من عملية وضع سياسات الإجراءات اللاحقة التفكير في هذه المشكلة، كنا نبحث كثيرًا عن المدخلات حول طرق التأكد من أن الالتزامات التي تم التعهد بها في الالتزامات الطوعية للسجلات كانت في الواقع قابلة للتنفيذ بشكل كامل ضمن اختصاص ICANN بحيث يمكن للجميع - يمكن تلبية توقعات جميع المعنيين.

وفيما يتعلق بتوصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات الأخرى، أعتقد كما قال مارتن، كان

هناك عدد كبير منها من توصيات السياسة التي تمت إحالتها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لأن المنظمة الداعمة للأسماء العامة لديها السلطة فيما يتعلق بوضع السياسات التي لا يملكها مجلس الإدارة. كان هناك عدد من العناصر الأخرى التي أشار إليها مجلس الإدارة - أو أن اللجنة الاستشارية الحكومية أشارت إلى أنها كانت قلقة بشأن استكمالها قبل الجولة التالية من نطاقات gTLD الجديدة، وشيئين يمكن قولهما حول ذلك. الأول، كما ناقشنا مثل مجلس الإدارة، ناقشت مجموعة اللجنة الاستشارية الحكومية، أن فكرة الإكمال قد يكون من الصعب للغاية تحديدها. ولكن الشيء الآخر هو أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به والكثير من الطرق قبل أن نصل إلى نقطة جولة نطاقات gTLD الجديدة. لذلك هناك متسع من الوقت لمواصلة العمل على توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات تلك.

اتخذ مجلس الإدارة خطوات بشأن عدد من توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات، وقبل ستة منها، بما في ذلك الرقم 1 فيما يتعلق بجمع البيانات، و17، و21، و22، و31. نحن نتفهم أن ICANN، أن المنظمة قد أكملت تنفيذ 17 والتنفيذ قيد التقدم للتوصيات الأخرى المقبولة، ونحن نتفهم أن اللجنة الاستشارية الحكومية لديها بعض المخاوف بشأن ما إذا كانت هناك حاجة إلى وضع سياسات إضافية للتنفيذ الكامل للرقم 17، وهذا قيد التنفيذ والمناقشة بين مجموعة عمل السلامة العامة وICANN والمنظمة.

بالنسبة لأولئك الذين يحتاجون إلى موارد إضافية للتنفيذ، سيخضعون لعملية تحديد الأولويات والتخطيط التي يعتمدها مجلس الإدارة، وأعتقد أنه كان لديكم جلسة جيدة جدًا مع [يتعذر تمييزه] حول هذه العملية بالأمس، لذا سنمضي نوعًا ما قدمًا في كيفية تنظيم الموارد للقيام بهذا العمل.

وافق مجلس الإدارة لاحقًا على 11 توصية أخرى بنقلها من الحالة المعلقة، بما في ذلك عدد من العناصر في قائمة اللجنة الاستشارية الحكومية، ثم التوصيات المتبقية التي أبرزتها اللجنة الاستشارية الحكومية في الأرقام 9 و12 و16 و25 و27 و29 و32 -35، كما أشار مارتن، تم تمريرها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لوضع السياسات.

ولقد تلقينا توصيات مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة بشأن آليات حماية الحقوق. نتوقع

تلقي توصيات الإجراءات اللاحقة قريبًا، وسنقوم بالتقييم - بمجرد استلامنا لها، وسنقوم بتقييم كيفية قيام مجموعات المجتمع هذه بتقييم أهمية توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات.
هناك ثلاث توصيات تمت ملاحظتها من قبل اللجنة الاستشارية الحكومية والتي لا تزال في حالة انتظار. رقم 5، المتعلق بجمع بيانات السوق الثانوية، ورقم 14 و15 المتعلقين بالتفاوض وتعديل عقود ICANN المتعلقة بإجراءات مكافحة الإنتهاك، ومجلس الإدارة - نتفهم أن هناك عملًا مستمرًا جاريًا مع الرقم 5، بما في ذلك جميع توصيات جمع البيانات.

وفيما يتعلق بالرقمين 14 و15 على وجه الخصوص، فقد طلبنا من المنظمة تسهيل جهود المجتمع لتطوير تعريف مقبول لنوع إنتهاك نظام اسم النطاق الذي يقع ضمن اختصاص ICANN - ونحن نتابع مناقشة المجتمع حول الإنتهاك عن كثب ونعمل بجد للغاية من خلال المنظمة، من خلال DAAR وعدد من الجهود الأخرى، للتأكد من أن المجتمع لديه المعلومات التي يحتاجها لفهم حالة مسارات الإنتهاك المختلفة هذه وفهم العمل الجاري في المجتمع.

لقد بذلنا بعض الجهود من غرفة الأطراف المتعاقدة في هذا الصدد وأعتقد أن ورقة جيدة ومفيدة للغاية من [يتعذر تمييزه] من خلال تقرير DAAR لفهم نوع حالة ومستوى نشاط الإنتهاك الجاري، وأنا نعلم أننا سنقضي وقتًا أطول بكثير في الحديث عنها. وكما قلت، فيما يتعلق بإسهامات اللجنة الاستشارية الحكومية من بيان مونتريال، لدينا قدر معقول للمضي قدمًا في تنفيذ توصيات الإجراء اللاحق وما شابه ذلك، وسنتابع ذلك بشكل واضح وشفاف وبالتشاور الكامل مع اللجنة الاستشارية الحكومية.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً بيكي على هذا الرد الشامل. أرى ممثل المملكة المتحدة وسويسرا في قائمة الانتظار، لذا اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لهم حتى نتمكن من المضي قدمًا. لا يزال لدينا ثلاثة أسئلة يجب تغطيتها. ممثل المملكة المتحدة، تفضل.

ممثل المملكة المتحدة: نعم، مساء الخير، نايجل هيكسون، اللجنة الاستشارية الحكومية بالمملكة المتحدة، وشكراً

جزيلاً لك، بيكي ومارتن، على هذه النظرة الشاملة، ومارتن، عيد ميلاد سعيد، أعتقد أنني فاتني ذلك سابقًا.

لذا بيكي، على وجه الخصوص، كان هذا مفيدًا للغاية، وسننظر بالتأكيد في ردك بعناية شديدة. وكما استنتجت بحق، كانت هناك مجموعة كاملة من التوصيات، بعضها يتعلق بالسياسة والبعض الآخر بالمنظمة وقضايا أخرى. وكما تعلمون جميعًا، من الواضح أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة في تقريرها الشامل حول الإجراءات اللاحقة قد التقطت عددًا من المشكلات ولكنها لم تستنتج بالضرورة بعض هذه التوصيات وستنظر بعناية شديدة في ذلك. من الواضح أنه وفقًا لروح مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، لا أعتقد أن هناك أي شيء محدد للقول بضرورة تنفيذ هذه التطبيقات بين جزء واحد من تنفيذ السياسة أو جزء آخر من تنفيذ السياسة؛ وفي الواقع، يجب على المرء أن يأخذ نظرة براغماتية وشاملة حول هذا الموضوع.

ولكن فيما يتعلق بالمضي قدمًا، كل ما أود قوله، في مرحلة ما، أعتقد أنه سيكون من المفيد جدًا وجود نوع من الجدول، نوع من المستندات المرجعية التي يمكننا العمل عليها معًا لتتبع مكان التوصيات المختلفة وكيف يجري المضي قدمًا. لكن شكراً جزيلاً، حقًا، على المعالجة الشاملة لهذا السؤال. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، نايجل. ممثل سويسرا، جورج.

ممثل سويسرا: شكراً جزيلاً منال. مرحبًا بكم جميعًا. عيد ميلاد سعيد يا مارتن وعيد ميلاد سعيد متأخر ليوران. من الجيد أن أكون هنا معًا، على الرغم من ذلك تقريبًا. أعتقد أن نايجل أنساني، لذلك سأعيد التأكيد على أنه سيكون من المفيد جدًا بالنسبة لنا أن يكون لدينا وثيقة تتبع مشتركة وعامة لجميع توصيات فريق عمل التنسيق والاتصالات التي تندرج تحت هذا الشرط الأساسي أو الفئات ذات الأولوية العالية حتى نتمكن من الحصول على نظرة عامة على من يتعامل مع ماذا وإلى أي مدى تم الوفاء بكل من التوصيات، سواء كان ذلك مع منظمة ICANN أو مع المنظمة

الداعمة للأسماء العامة أو أجزاء أخرى من المجتمع، ومسؤولية المضي قدمًا حتى يكون لدينا صورة مشتركة، وهذا سيسمح لنا بتقييم مدى استجابة المجتمع ككل لمشورة بيان مونتريال. لذلك آمل أن يكون هذا ممكنًا وأشكركم كثيرًا.

بيكي بير: شكرًا لك يا جورج ونايجل. دعني أقول، هناك وثائق، لكنني أعتقد أنه من المنطقي بالنسبة لنا تمرير طلب اللجنة الاستشارية الحكومية لنوع من التوثيق المركزي الشامل على المنظمة.

يوران ماربي: هل لي أن أدلي بتعليق من فضلك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: تفضل.

يوران ماربي: أريد أن أعود إلى حقيقة أننا تلقينا مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية من اجتماع مونتريال وطرحنا أسئلة حول ذلك وتلقينا إجابات مرة أخرى على هذه الأسئلة إلى - وكان ذلك جزءًا من مداولات مجلس الإدارة للتعامل مع هذا الأمر، وفي هذه الرسائل أدركت اللجنة الاستشارية الحكومية بنفسها أن بعض هذه الأشياء تنتمي إلى مجلس الإدارة ولكن لأجزاء أخرى من مجتمع ICANN وفي مداولات مراجعات فريق عمل التنسيق والاتصالات حيث فعلنا سابقًا والتي ربما يعرفها البعض منكم لأنكم اتبعتم تلك العملية، كنا كثيرًا حريصين على المضي قدمًا، وهو ما نقوم به طوال الوقت بتوصيات مختلفة، وتم تأجيل العديد من تلك التوصيات الواردة في مراجعة فريق عمل التنسيق والاتصالات إلى عملية وضع السياسات.

وتعريف الإنتهاك، الذي لا يدعمه المجتمع، ينتمي إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة. لذلك أريد فقط تذكير اللجنة الاستشارية الحكومية وربما أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد، إذا كنتم فقط [يتعذر تمييزه] مشورة داخلية، فقد يقودك ذلك إلى نتيجة واحدة. ولكن إذا نظرت إلى التوضيح الذي قدمته اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة،

فستحصل على إجابات لبعض الأسئلة.

شكرًا جزيلًا.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران، وسيتم توفير جميع المعلومات خصيصًا لصالح زملاء اللجنة الاستشارية الحكومية الجدد، بالطبع.

وإذا لم تكن هناك طلبات أخرى للتحدث، فربما يمكننا الانتقال إلى الموضوع التالي، وهو إنتهاك نظام اسم النطاق، لذلك ليس أسهل. والسؤال - وأعتذر عن الاطلاع على المعلومات الأساسية، ولكن بالأمس عندما أعدنا صياغة الأسئلة، قمنا بدفع بعض الرسائل في معلومات الخلفية، لذا فأنا مضطر لقراءتها لضمان نقل كل ما اتفقنا عليه.

لذا فإن تقرير SSR2 يسلط الضوء على عدم إحراز تقدم جوهري في التخفيف من إنتهاك نظام اسم النطاق. وإذا تم تنفيذ العديد من التوصيات الواردة في التقرير بشكل فعال، فقد تساعد في تعزيز أمن واستقرار ومرونة DNS.

يدعو تقرير SSR2، من بين أمور أخرى، إلى تحسين إدارة الأزمات، وهي التوصية 4، وتحسين استمرارية الأعمال والتعافي من الكوارث، التوصية 7، تعزيز المراقبة والامتثال، التوصية 8 - وزيادة الشفافية والمساءلة في الإبلاغ عن شكاوى الإنتهاك، التوصية 13.

السؤال هو، ما هو رأي مجلس الإدارة بشأن استنتاجات تقرير SSR2 بشأن إنتهاك نظام اسم النطاق بشكل عام، وخاصة بشأن إمكانية التنفيذ السريع للتوصيات 4 و7 و9 و13 التي يبدو أنها تتماشى مع ممارسات معايير الأمن السيبراني؟

مارتن بوترمان: شكرًا على السؤال يا منال. لدينا اثنان من مسؤولي الاتصال.

دانكو؟

دانكو جيفتوفيتش: اسمي دانكو جيفتوفيتش، وأنا أحد مسؤولي الاتصال والرئيس المشارك لمجموعة التركيز [يتعذر تمييزه] حول SSR2، وسأحاول أن أكون موجزًا لمصلحة الوقت، وبالطبع يمكنكم طرح بعض الأسئلة الإضافية.

لذا يرحب مجلس الإدارة كثيرًا بتقرير SSR2 لأنه تقرير طويل الأمد. كان لدينا كما تعلمون بعض التحديات في التاريخ، ولكن لدينا الآن التقرير ونحن ممتنون لذلك ونشكر أعضاء المجتمع الذين قاموا بالعمل الجاد وأنشأوا تلك الوثيقة المهمة. لذا يحتوي التقرير على العديد من التوصيات، وأعتقد أن هناك 63 منها، وهذا يضيف إلى العدد الكبير من توصيات المجتمع التي لدينا بالفعل.

أولًا لا تزال فترة التعليق العام مفتوحة، وأعتقد أنه سيبقى حتى 8 نيسان (أبريل) بناءً على طلب اللجنة الاستشارية الحكومية، ويرحب مجلس الإدارة باللجنة الاستشارية الحكومية في عملية التعليق العام، لذلك عندما نتلقى ذلك، سننظر في جميع التفاصيل من تقرير SSR2 هذا وحاول – ولا تحاول، ولكن العمل وفقًا للوائح المنصوص عليها في 25 تموز (يوليو) من هذا العام.

وبالنظر إلى التقرير، هناك عدد كبير من التوصيات. يمكننا تجميعها. تم تحديد بعضها، واتفقنا على أنها مهمة جدًا. بعض التوصيات محددة نوعًا ما في الطريقة التي تسير بها مع الطريقة التي صيغت بها التوصية، وأنها تتعارض مع العملية التصاعدية التي تنص عليها اللوائح. ولذلك يتعين علينا مراقبة اللوائح ودور مجلس الإدارة ليس إنشاء سياسة ولكن قبول توصيات السياسة من قبل هيئة وضع السياسات. ولذلك سيتعين علينا التعامل مع المنظمة الداعمة للأسماء العامة مع بعض التوصيات ومراقبة التعريف الذي لدينا في اللوائح حول عملية وضع السياسات ودور التفاوض الطوعي مع الأطراف المتعاقدة.

لذلك لا أعرف ما إذا كانت هناك أي أسئلة محددة بشأن جزء SSR2، وأعتقد أن بيكي

ذكرت بالفعل بعض الجوانب المتعلقة بإنتهاك نظام اسم النطاق الموجودة أيضًا في التقرير. ونعتقد أن توصيات التقرير ستساعد مناقشات المجتمع أيضًا حول مشكلة إنتهاك نظام اسم النطاق العامة.

مارتن بوترمان: منال، الكلمة لك مرة أخرى.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، دانكو، وتحقق مما إذا كانت هناك أي تعليقات متابعة من زملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية. وخلافا لذلك، أعتقد أننا مستعدون للانتقال إلى الموضوع التالي.

معذرة، لدي أوليفر من المفوضية الأوروبية. تفضل.

ممثل المفوضية الأوروبية: عذرًا، مرحبًا أوليفييه برينجر، مجرد سؤال متابعة قصير حول ما أوضحه دانكو. لذلك إذا فهمت جيدًا، فسوف تتابع التوصيات الواردة في تقرير SSR2 من جانب وستعود إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة لعملية التطوير المستقبلية، ومن جانب آخر، ستشارك مع الأطراف المتعاقدة على أساس تطوعي لمعرفة إذا كان من الممكن تنفيذ بعض التوصيات. وأعتقد أن التوصيات التي تغطيها في هذا المستوى الثاني هي توصيات تتعلق بالإنفاذ التعاقدي. هل فهمي صحيح؟ شكرًا لكم.

دانكو جيفتوفيتش: بشكل عام، أود أن أقول نعم، هذان مستويان لكيفية عمل مجلس الإدارة. لم نقم - في هذه اللحظة، وما زلنا ندخل في تفاصيل جميع التوصيات لأن مسار المنظمة يعد وثيقة التحليل هذه لمجلس الإدارة. وهي عملية معقدة نوعًا ما أيضًا، نظرًا لطول وقت إجراء المراجعة، فقد تغيرت بعض التأثيرات بالفعل أثناء عملية المراجعة. وعلى سبيل المثال، فإن أحد العناصر التي تم ذكرها في سؤال اللجنة الاستشارية الحكومية يتعلق بتحسين إدارة الأزمات. ولذلك قمنا بتحسين نظام إدارة الأزمات بشكل كبير، وعلى رأس ذلك لجنة الأزمات التابعة

لمجلس الإدارة، وهناك وظيفة أزمات وطريقة التعامل مع الأزمات داخل منظمة ICANN، ومنظومة ICANN الآن مختلفة قليلاً عما يصوره بيان المشكلة في تقرير SSR2.

ولذلك سنقوم أيضًا من خلال تحليل التوصيات بإيجاد طرق ملموسة للعمل وفقًا لها، وإصدار تعليمات إلى مجلس الإدارة للعمل، ولكن يجب أن أشير إلى أن الإجراءات والتوصيات يجب أن تمر عبر عملية تحديد الأولويات الإضافية، لأن هناك الكثير من العمل المطلوب منا، لذلك سنحاول إيجاد طريقة لإيجاد الأولويات والعمل عليها من خلال مخطط عملية المجتمع من خلال [يتعذر تمييزه]

يوران ماربي: تتمتع الأطراف المتعاقدة مع ICANN ككل بمساحة واسعة، والطريقة الوحيدة التي يمكننا بها سد هذه الفجوة هي إذا مرت بعملية يقودها المجتمع، تبدأ باللوائح داخل المنظمة الداعمة للأسماء العامة المسؤولة عن صنع السياسات من خلال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين، وهو المكان الذي يصبح فيه نوعًا ما قابلاً للتنفيذ من خلال الأطراف المتعاقدة. لقد قبلوا هذا الثقب طالما أنه يمر عبر نموذج أصحاب المصلحة المتعددين. وهو جزء متأصل من النموذج، نعم إنه مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لأنك كنت جزءًا من اتخاذ قرار بشأن ذلك ومن المهم تذكره.

الأمر الثاني، هناك الكثير من النقاش حول تقرير SSR2، حيث يحصل مجلس الإدارة باستمرار على معلومات من أجزاء مختلفة من المجتمع، والكثير من الآراء حول جودة التقرير، ومحتوى التقرير، والمقترحات حول هذا التقرير، وأعتقد أنه من المهم التفكير، وأنا أستمع إلى كل تلك الآراء قبل أن يمضي مجلس الإدارة قدمًا، وهذا يحتوي أيضًا على بعض الأشياء، ويحتوي بالتأكيد على بعض الأشياء التي يجب أن تكون جزءًا من عمليات مجتمع ICANN لأن نموذج أصحاب المصلحة المتعددين - متى يتعلق الأمر بأشياء مثل تعريف الإنتهاك، فلدينا تعريف صارم للغاية، وتعلمت ذلك في جلسات أخرى ولكن أعتقد أنه من الجيد لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الفرديين الرجوع والتحقق من القانون الفعلي، وبعض الأشياء التي تظهر في الواقع لا تتعارض مع القوانين المحلية والعلامات التجارية وحرية التعبير، فهذه مادة معقدة للغاية. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكراً جزيلاً لك يوران ودانكو والجميع. إذن لا يزال لدينا سؤالان، لكن يمكنني أن أرى يد كافوس مرفوعة. فإذا كان بإمكانك الإيجاز، من فضلك، تفضل.

ممثل إيران: نعم، باختصار شديد. كما ذكرت عندما تم تقديم المشكلة إلى اللجنة الاستشارية الحكومية، نحتاج إلى توخي الحذر الشديد بشأن الإطار الزمني لذلك، وتنفيذ التوصية، ونحتاج إلى التأكد من أنه تم تنفيذه بشكل صحيح ويجب أن يكون هناك كيان ما أو بعض التدابير أو بعض الترتيبات لمعرفة ما إذا تم تنفيذها بشكل صحيح وما إذا كانت هناك حاجة أثناء التنفيذ إلى نوع من التعديل، لذا فإن نوعًا من القواعد التي يجب تطبيقها لا يوجد بها نوع ما، على سبيل المثال، كيان الإشراف على التنفيذ لمعرفة ما إذا تم تنفيذها بشكل صحيح. هذا ما أشرت إليه في الاجتماع وأرغب في رفعه إلى أعضاء مجلس الإدارة الموقرين. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك يا كافوس. آسف، مارتن، لقد أردت -

مارتن بوترمان: شكرًا لك كافوس على ملاحظاتك.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: ولفت الانتباه إلى تعليقات جيف في الدردشة أيضًا، ولكن في غضون ذلك، دعنا ننتقل إلى القسم التالي والسؤال التالي. وهذا يخضع لبيانات التسجيل وWHOIS، وتكرر اللجنة الاستشارية الحكومية موقفها المعبر عنه في بيان أقلية اللجنة الاستشارية الحكومية في التقرير النهائي للمرحلة الثانية من EPDP بأن بيانات WHOIS المستخدمة لعدد من الأنشطة المشروعة بما في ذلك مساعدة سلطات إنفاذ القانون في التحقيقات، وتساعد الشركات في مكافحة الاحتيال وإنتهاك استخدام الملكية الفكرية وحماية مصالح العامة والمساهمة في ثقة المستخدم في الإنترنت كوسيلة موثوقة للمعلومات والاتصالات.

كان المجتمع يناقش إصلاح سياسة WHOIS لعدة سنوات. وهناك حاجة لإنهاء العملية وإنشاء SSAD عملية دون تأخير للأسباب المبينة أعلاه. إذن كيف سيضمن مجلس الإدارة التنفيذ السريع لـ SSAD؟

يوران ماربي: شكرًا لك، وأيضًا على EPDP، لدينا ثلاثة مسؤولي اتصال، وبيكي، كان نظام WHOIS مفتوحًا بالكامل بموجب القانون العام لحماية البيانات - جاء. لقد تعاملنا مع سلطات حماية البيانات في أوروبا لجعل معظمها مفتوحًا بشكل مستمر وسحب بعض المعلومات وحاولنا اكتشاف طرق مختلفة لتسهيل الوصول إلى البيانات التي تم سحبها. قاعدة بيانات WHOIS ليست قاعدة بيانات واحدة، فهي عدة أطراف متعاقدة - ولكنها ليست شيئًا واحدًا مهمًا، فهي ليست للاستخدام التجاري. المسجل الفعلي، المشتري - يأتي من السجل. السبب هو أن لدينا سياسة تنص على أنه على المسجل القيام بذلك، ولكن الأمر متروك لهم للتأكد من أنها معلومات صحيحة. ماذا يحدث عندما ندرك أنه ليس كذلك، نتواصل مع الأطراف المتعاقدة وإما أن نتأكد من وجود المعلومات أو أن هناك أشياء أخرى يمكننا القيام بها، ولكن من المهم - لا يتم استخدام هذا في الفوترة أو أي خدمات أخرى، إنه دفتر هاتف وقد تم فتحه.

لذلك كان اقتراحنا الأصلي لمنظمة ICANN هو جعل منظمة ICANN مسؤولة قانونًا عن القيام بما يسمى اختبار التوازن. لم نتلق إجابات من المفوضية الأوروبية أو سلطات حماية البيانات، الشيء الوحيد الذي كان المجتمع - كان يخرج به هو علامة النظام. ووفقًا للقانون - فإن الأطراف المتعاقدة هي التي تقوم باختبار التوازن النشط وتتحمل المسؤولية القانونية عن ذلك.

مع ذلك، لم يفعل أحد هذا من قبل. لم يقم أحد ببناء أي نظام مثل هذا، لأن الحديث عن نظام قد يكون به أشخاص من تطبيق القانون في أكثر من 190 دولة حول العالم وبطريقة آمنة وفقًا للقانون العام لحماية البيانات، [يتعذر تمييزه] غير قانوني أو غير مقبول بالمعنى الذي نحن فيه ويجب أن تأخذ في الاعتبار بعض تشريعات القانون العام لحماية البيانات، وبعض الأشياء، ولكن طالما أن اختبار التوازن يتم بواسطة الطرف [يتعذر تمييزه]، فإنه لا يتخذ قرارات بهذا المعنى.

لكني أخبركم، سيستغرق الأمر وقتًا للتصميم والبناء، وقد قررنا القيام بذلك في مرحلة التصميم قبل أن يتخذ مجلس الإدارة القرار بالفعل. آمل أن يكون ذلك مفيدًا، وأود أن أطلب من بيكي أن تضيف إليه.

بيكي بير: شكرًا لك، يوران. أنا بيكي بور، للسجل. لذلك كما أشار يوران، فإن الأيام الأخيرة من فترة التعليق على التوصيات من المرحلة 2، بما في ذلك SSAD - وقد أقررنا جميعًا أن هذا مشروع معقد للغاية وأنه لكي يقوم مجلس الإدارة بعمله، وهو تحديد ما إذا كانت توصية السياسة في مصلحة المجتمع وICANN، فنحن بحاجة إلى معلومات إضافية، وسنحتاج إلى معلومات إضافية.

نعرف الآن بعض المعلومات الإضافية التي سنحتاجها وسنتعلم بلا شك من المجتمع من التعليقات وأجزاء أخرى منها، وفي الواقع طلبت المنظمة الداعمة للأسماء العامة بعض المعلومات المهمة من أجل فهم تكلفة وفوائد هذه العملية. ونتوقع المضي قدمًا، ونطلب من المنظمة بدء مرحلة التصميم التشغيلي لجمع أنواع المعلومات التي نحتاجها لاتخاذ قرار والعمل بفعالية على أي توصيات يقبلها مجلس الإدارة.

وفي غضون ذلك، وإدراكًا لمشورة اللجنة الاستشارية الحكومية ورغبتها في الحصول على شيء ما - وبعض التحسينات في هذه الأثناء، كانت المنظمة في مناقشات مع الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بالتحسينات التي يمكن إجراؤها. وكما تعلمون جميعًا، قام أمناء السجلات، على سبيل المثال، بإنتاج بعض الأوراق الخاصة بالطلبات الفعالة، وتواصل المنظمة العمل مع الأطراف المتعاقدة للحصول على أي نوع من الكفاءات التي يمكننا الحصول عليها وتنفيذها في الوقت نفسه حيث تكون مرحلة التصميم التشغيلي جارية وباعتباره مجلس الإدارة - حيث تقوم المنظمة بجمع المعلومات التي يحتاجها مجلس الإدارة للمضي قدمًا في ذلك.

لذلك بالطبع نحن - وأعتقد أن الإجابة هي - تم تصميم ODP لتوفير نوع المعلومات التي نحتاجها للتنفيذ السريع. سيستغرق القيام بذلك وقتًا بسبب تعقيد ذلك، ولكن في غضون ذلك،

تعمل المنظمة مع الأطراف المتعاقدة لتحسين الوظيفة الموجودة من خلال المواصفة [يتعذر تمييزه] في المرحلة 1.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلًا بيكي ويوران. كافوس هل هذا طلب جديد للتحدث؟

ممثل إيران: نعم سؤال بسيط، إما إلى بيكي أو يوران أو للجميع. ما هو الإطار الزمني الذي نبحث عنه لتطبيق SSAD؟ بشكل تقريبي؟ شكرًا لكم.

مارتن بوترمان: يوران؟

يوران ماربي: لا أريد أن أجيب على هذا السؤال قبل أن نبدأ العمل في تحديده. عندما يقرر مجلس المنظمة الداعمة للأسماء العامة تنفيذ سياسة ما، فإن مهمتنا هي تحقيق ذلك. لذلك ليس الأمر كما لو أننا - سيكون استثمارًا كبيرًا، الكثير من العمل، لكنني أفضل أن أعود بذلك عندما نكون أعمق قليلاً في مرحلة التصميم الفعلية.

أعني، عليك التفكير في الأمر: كيف تحدد هوية المستخدم في المرة الأولى دون مقابلته؟ كيف نعرف أن هذا الشخص هو في الواقع كافوس يتحدث وليس شخصًا وهميًا؟ أعتقد أنه أنت يا كافوس، لكن كيف نعرف ذلك حقًا؟ لذلك هذا هو أحد التعقيدات معها.

ممثل إيران: هذا هو بالضبط السؤال الذي كان لدي. لذا أعتقد أنك قد تعود إلى ICANN 71 أو 72 وتطلعنا على الإطار الزمني - آمل أن تجد الإجابة في 71 أو 72. هل لديك هذه الإجابة بحلول ذلك الوقت؟ شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا لك كافوس ويوران. لا يزال لدينا سؤال واحد آخر لنغطيه وست دقائق فقط متبقية. لذلك إذا انتقلنا إلى سؤالنا الأخير، أيضًا بشأن بيانات التسجيل وWHOIS. إمكانية الوصول ودقة بيانات تسجيل اسم النطاق المهمة لتقليل إنتهاك نظام اسم النطاق. كانت هذه البيانات أداة تحقيق رئيسية لإنفاذ القانون وشركائها في مجال الأمن السيبراني في توليد خيوط تحقيق، وعزو الجريمة وتحديد ضحايا الجرائم الإلكترونية.

هل يتصور مجلس الإدارة إجراءات قصيرة الأجل، على سبيل المثال من حيث الإنفاذ التعاقدي للمساعدة في تحسين دقة بيانات تسجيل اسم النطاق؟

مارتن بوترمان: بيكي؟

بيكي بير: يتم تقديم مستجدات وموجز إلى مجلس الإدارة بانتظام من خلال امتثال ICANN بشأن الإنفاذ التعاقدي. وكما تعلمون جميعًا، كان هناك جاري تدقيق السجلات وتدقيق أمناء السجلات، ونحن نتحقق من الامتثال بشكل متكرر جدًا لفهم كيفية عمل الامتثال، وما إذا كان لديه الأدوات التي يحتاجها للامتثال وما شابه.

أعتقد أن البيانات حول أنواع الشكاوى التي يتلقاها الامتثال بما في ذلك الشكاوى المتعلقة بالدقة متاحة للعامة، والتقرير العام عنها. هناك شكاوى حول الدقة ونعلم أن هذا أمر يتابعه قسم الامتثال ويتابعه طوال الوقت.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، بيكي. يوران؟

يوران ماربي: أريد تعزيز حقائق نظام WHOIS، حيث تأتي البيانات من المسجل لمالك اسم النطاق وليس

من الأطراف المتعاقدة. وفي بعض الأحيان في المناقشات، يبدو أن هذا نظام أنشأه الطرف المتعاقد، وهو ليس كذلك، إنه دليل هاتف. في بعض الأحيان - المفوضية الأوروبية، إذا كان بإمكانهم إعادة تسمية [يتعذر تمييزه] إلى دليل الهاتف، فلن نكون خاضعين للقانون العام لحماية البيانات. لأنه في دليل الهاتف يمكنك معرفة من لديه رقم هاتف متاح على الإنترنت. لكن لقد كنت أنا.

لكننا قدمنا كيف نفعل الأشياء وكيف نتعامل مع الأمور، ولم تقم ICANN بعمل أي شيء. نحن ننظر في [يتعذر تمييزه] إذا كانت لدينا القواعد والأدوات الصحيحة وكانت دقة بيانات WHOIS أمرًا نتلقى شكاوى بشأنه ونعمل كثيرًا معه. وأريد أن أضع ذلك في الاعتبار. شكرًا لكم.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران. كافوس، أفترض أن طلب التحدث هذا ليس جديدًا.

ممثل إيران: لا، بل طلب جديد. آسف شكرًا جزيلًا لك. عندما نقول الدقة، هل يمكن لمجلس الإدارة أو يوران أن يذكر حاليًا ما هي الدقة التي لدينا؟ 84 في المائة؟ وما هو الحد الذي نتطلع إليه في المستقبل بالنسبة المئوية؟ هل يمكنك الحصول على هذه الإجابة؟ شكرًا لكم.

يوران ماربي: نحن نتحدث عن 2500 - لا، بضعة آلاف من قواعد البيانات المختلفة التي تغطي جميع الدول حول العالم، مع أكثر من 215 مليون اسم نطاق. إنه ليس نظامًا مركزيًا، ولا يمتلكه أي شخص بهذا المعنى ولم يكن القصد منه أبدًا أن يكون كذلك، وهو نقاش مثير للاهتمام للجنة الاستشارية الحكومية أيضًا.

إنها ليست مثل قاعدة بيانات العلامات التجارية. في أوروبا، على سبيل المثال، تخضع قاعدة بيانات العلامات التجارية لمؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي، وبالتالي لا تحتوي على أي قانون عام لحماية البيانات، لذا فهي مختلفة تمامًا. لكن ليس لدي إجابة، وسوف أتحقق مما إذا كانت

لدينا أي آراء حول ذلك من منظور [يتعذر تمييزه]. لقد كان سؤالًا جيدًا. ونعتقد جميعًا أن الدقة مهمة في قواعد بيانات WHOIS. هذا هو السبب في أننا نضعها كأحد الأشياء التي يجب على المسجل الوفاء بها.

أعتقد في مكان آخر أني قد زودتكم برابط لمسؤوليات حق المسجل، ويجب على المرء أن يضع بيانات WHOIS الصحيحة.

منال إسماعيل، رئيس اللجنة الاستشارية الحكومية: شكرًا جزيلاً لك، يوران. لقد انتهى الوقت المحدد. إذن أي ملاحظات أخيرة من أي شخص قبل أن نختتم؟ إذا لم يكن كذلك، دعني أشكركم جميعًا كثيرًا. شكرًا لأعضاء مجلس الإدارة على وقتهم وردودهم الشاملة على أسئلتنا، وشكرًا لزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية على مشاركتهم النشطة. ولذلك سنعيد النظر في بقية أسئلتنا، ويمكننا الاتفاق لاحقًا على كيفية توصيل بقية الأسئلة والحصول على إجابات ربما [يتعذر تمييزه] أو غير ذلك.

وفي غضون ذلك، بالنسبة لزملائي في اللجنة الاستشارية الحكومية، لدينا استراحة طويلة الآن، حيث تم إلغاء جلسة اللجنة المجتمعية. لذا يرجى العودة إلى غرفة اللجنة الاستشارية الحكومية في برنامج زووم Zoom الساعة 16:30 بتوقيت كانكون، والساعة 21:30 بالتوقيت العالمي المنسق، لاجتماعنا مع اللجنة الاستشارية العامة لعموم المستخدمين. لذا يرجى أن تحضروا في الوقت، وشكرًا لكم جميعًا. الاجتماع انتهى.

مارتن بوترمان: شكرًا لكِ، منال. شكرًا لكم جميعًا.

[نهاية التدوين النصي]